الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة :

الأثار الإقتصادية المتوقعة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (البريكيست)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

- عياشي مصطفى
- بلعيد عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ:

- مجدوب وهراني

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	دقيش مخطار	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	مجدوب وهراني	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	نورين مولود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية :2022/2021

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على خير خلق الله

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أمي الغالية التي فتحت عيناي لأجد حبها و حنانها التي شجعتني و ساندتني و سهرت معي الليالي حتى وصلت إلى ما أنا عليه الآن

إلى أبي الذي تعب من أجلي و زرع في حياتي ملازمة الصدق و الوفاء و الأمانة و الجد و الإجتهاد

إلى كل إخوتي الأعزاء حفظهم الله و سدد خطاهم نحو الخير و الفلاح

إلى كل من علمني حرفا و خاصة أساتذتنا الكرام، و إلى كل من عرفني من بعيد أو قريب

و إلى من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع و لو بابتسامة صادقة أو كلمة طيبة

عياشي مصطفى

الإهداء

الحمد لله الذي أروع بني آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح و غايته الفلاح

أهدي ثمرة عملي إلى من كانت سندي في السراء و الضراء إلى من حرست على نشأتي إلى من عاملتني بحبها و عطفها و حنانها إلى من يعجز اللسان على الثناء عليها و القلم عن وصف فضلها .... أمي العزيزة

إلى من كان خير مرشد لي نحو العلم و المعرفة إلى من علمني أن الحياة صبر و عطاء إلى من إنتظر أن يرى إبنه متخرج يخوض غمارة الحياة و تحديات جديدة .... أبي العزيز

إلى من أتقاسم معهم أجواء المحبة الأسرية إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى كل الأهل و الأقارب و الأصدقاء

بلعيد عبد القادر

شكرو تقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا بنعمة العقل و الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة، فالحمد لله على تمام النعمة و إكتمال المنة بأن أعاننا على هذا البحث، ثم نشكر من أوجب الله سبحانه وتعالى شكرهما والدينا الكريمين.

كما نتقدم بجزيل الشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف مجدوب وهراني الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة في كل مراحل البحث، والذي رافقنا طيلة مراحل إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نشكر كل من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا الأفكار والمعلومات و لو بالكلمة الطيبة.

ونتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى كافة أسرة جامعة مستغانم و إلى كل شخص ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

كما نتقدم بشكر خاص إلى خالي رضوان درامشي على كل ما قدمه لي في آخر سنواتي بالجامعة.

و في الأخير نحمد الله عز وجل الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل المتواضع.

شكرا.

الفهرس :

إهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة عامة	1
الفصل الأول : التكتلات الإقتصادية والإتحاد الأوروبي	
مقدمة الفصل	5
المبحث الأول : ماهية التكتلات الإقتصادية	6
المطلب الأول : تعريف التكتلات الإقتصادية	6
الطلب الثاني : نشأة وتطور التكلات الإقتصادية	8
المطلب الثالث : أهداف وأشكال وأنواع التكلات الإقتصادية	12
المبحث الثاني : الإتحاد الأوروبي	22
المطلب الأول : نشأة الإتحاد الأوروبي للتجارة الحرة	23
المطلب الثاني : أهداف و وظائف الإتحاد الأوروبي	25
المطلب الثالث : المشاكل التي تواجه الإتحاد الأوروبي ومتطلباته عند عملية الإستيراد	27
خاتمة الفصل	30
الفصل الثاني : الآثار الإقتصادية المتوقعة للبريكسيت	
مقدمة الفصل	31
المبحث الأول : انضمام بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي والعلاقة الإقتصادية والتجارية بينهما	32
المطلب الأول : انضمام بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي	32
المطلب الثاني : العلاقة الإقتصادية والتجارية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي	35
المبحث الثاني : الأسباب والأثار المتوقعة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي	40
المطلب الأول : الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى الخروج من الإتحاد الأوروبي	40
المطلب الثاني : التداعيات المتوقعة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي	48
خاتمة الفصل	61
الخاتمة العامة	62
قائمة المراجع	
ملخص	

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

بخلاف ما يحدث على مستوى التكتلات الإقتصادية الدولية من تدافع بهدف إلى الاندماج وتحقيق الأهداف المرتبطة بالتنمية، والوقوف أمام هجمات العولمة التي مست مختلف جوانب الحياة، أتت عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من اتجاه معاكس لهذه الظاهرة التي أصبحت حتمية لا مفر منها.

وبالنظر إلى المدة التي بقيت فيها بريطانيا كعضو أساسي داخل الاتحاد الأوروبي تعدت الأربعين سنة، وإلى الوزن والمكانة التي كانت تتمتع بها ضمن هذا النموذج من التكتلات الدولية، إلا أنها وطيلة هذه المدة نفسها، كانت بريطانيا تحافظ على مسافة فاصلة بينها وبين أوروبا مدفوعة ومتشبثة بالجانب التاريخي البريطاني الحافل وبالثقل والوزن الاقتصادي وبالعلاقات الدولية القوية التي تربطها بغيرها.

إن الأثار المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عديدة ومتنوعة ولا يمكن حصرها بأي حال من الأحوال، والسبب عن ذلك أن تداعيات الخروج هي في استمرار وتلاحق ولم تتكشف كلها.

أولا: إشكالية الدراسة

تبدو مشكلة بريطانيا أنها تريد أن تكون جزءا من أوروبا، دون أن تكون عضوا حقيقيا فيها وعلى أثر هذه العلاقة الشائكة المنطلقة من الشك وانعدام الثقة إضافة إلى أسباب اقتصادية وأخرى سياسية وأمنية، جعل الحكومة البريطانية تقرر بتنظيم استفتاء شعبي للبث في مسألة بقائها في الاتحاد الأوروبي من عدمه ومن ثم، تم تحديد يوم 23 جوان 2016 للاستفتاء حول بقاء أو ترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي والذي انتهى بنعم للخروج، هذا الاستفتاء جعل أوروبا تفتقد لثاني قوة اقتصادية وأكبر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي، خاصة وأن بريطانيا كانت تتمتع بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا. وبالتالي أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى طرح تساؤلات كبرى حول التداعيات المستقبلية سواء الداخلية أو الخارجية المترتبة على ذلك الخروج، ومن ثم فقد قامت بريطانيا بوضع عدد من الأهداف والمرتكزات لسياساتها الداخلية الخارجية ودورها الجديد في البيئة الدولية بعد إتمام عملية الانسحاب.

الأسئلة الفرعية :

تنطلق الدراسة من عدة تساؤلات؟

- ماهية التكتلات الإقتصادية و كيف نشأت و تطورت ؟
- ماهي أشكال و أنواع التكتلات الإقتصادية ؟
- كيف كانت بداية الإتحاد الأوروبي و ما هي أهدافه و وظائفه ؟
- ما هي الدوافع التي أدت إلى القيام بالتكتلات الإقتصادية ؟
- فيما تتمثل الأسباب و الدوافع التي دفعت البريطانيون للتصويت على الخروج من الإتحاد الأوروبي ؟
- ما هي تداعيات هذا الإستفتاء على بريطانيا ؟
- ما هي تداعيات هذا الإستفتاء على الإتحاد الأوروبي ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

على اعتبار الفرضيات إجابات مسبقة تثبتها أو تنفيها خطوات الدراسة ننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

- المصالح الإقتصادية المشتركة بين الدول تؤدي إلى قيام التكتلات الإقتصادية.
- التكتلات الإقتصادية تعمل على رفع إقتصاديات حول الإتحاد الأوروبي.
- تفعيل الإتفاقيات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الإقتصادية.
- يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تعديلات في موازين القوى داخل الاتحاد.
- يعد موضوع الهجرة وحرية التنقل من بين أهم الأسباب و وراء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.
- يؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى إنخفاض ناتجها المحلي الإجمالي.
- يلعب صعود اليمين المتطرف في أوروبا دورا رئيسيا في خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

ثالثا: مناهج الدراسة

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال تتبع تاريخ ظاهرة التكتلات الإقتصادية و الإتحاد الأوروبي و كذلك تم الإعتماد على المنهج التحليلي بصفة أساسية , إلى جانب المنهج الوصفي من خلال وصف و سرد و تحليل مختلف أسباب و دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد

الأوروبي , و تداعيات هذا الإنسحاب إلى جانب المنهج الإستقرائي بغية الوصول إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

رابعا : أهمية الدراسة

أ- الأهمية العلمية :

- التعريف بالآثار التي تنعكس على إقتصاد الدول عند الإنضمام لتلك التكتلات و التي أصبحت أحد مظاهر العولمة.

- المنافع التي تعود على الدول المنضمة للإتحاد الأوروبي

- تتناول قضية هامة على الساحة الدولية وشكلت صدمة للأوروبيين، تمثلت في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتمكنا من الوقوف على أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى حدوث الخروج، سواء ارتكزت تلك الأسباب والدوافع على العوامل الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية، فضلا تسليط الضوء على مختلف التداعيات سواء كانت على المستوى البريطاني أو على مستوى الإتحاد الأوروبي على حد سواء.

ب- الأهمية العملية :

تقديم توصيات للجهات التي يمكن أن تستفيد من الدراسة مستقبلا

خامسا : الهدف من الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي :

- التعرف على ماهية التكتلات الإقتصادية و العوامل التي أدت إلى نشأتها.
- توضيح الآثار الإقتصادية المترتبة عن الإنضمام لتلك التكتلات الإقتصادية.
- التعرف على أشكال و أنواع التكتلات الإقتصادية
- معرفة الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي و أهدافه و وظائفه.
- التطرق إلى المشاكل التي يواجهها الإتحاد الأوروبي.
- رصد جملة الأسباب و الدوافع الكامنة وراء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.
- البحث عت التبعات المحتملة و الآثار المترتبة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

سادسا : هيكل الدراسة

تتكون الدراسة من فصلين, الفصل الأول يتكون من مبحثين, المبحث الأول سيوضح ماهية التكتلات الإقتصادية و النشأة والتطور التاريخي و أنواع التكتلات الإقتصادية أما المبحث الثاني يستعرض مقدمة عن الإتحاد الأوروبي و نشأته و وظائفه و أهدافه و متطلباته.

وأما الفصل الثاني ينقسم إلى مبحثين, المبحث الأول يتكون من مطلبين هما : إنضمام بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي، أما المطلب الثاني يركز على العلاقة الإقتصادية و التجارية بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي, أما المبحث الثاني يركز على أهم الأسباب و الدوافع وراء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي و الآثار المتوقعة عن هذا الخروج سواء على بريطانيا أو على الإتحاد الأوروبي.

سابعا : صعوبات الدراسة

- قلة البيانات خاصة في الإطار النظري للدراسة.
- صعوبة إيجاد مراجع نظرا للموضوع الحديث.
- قلة الدراسات في هذا الموضوع.
- عدم القدرة على حصر الدراسة بأي حال من الأحوال، و ذلك لأن تداعيات الخروج في استمرار و تلاحق و لم تتكشف كلها.

الفصل الأول

التكتلات الإقتصادية و الإتحاد الأوروبي

مقدمة الفصل :

يقود النمو الإقتصادي و التنوع الإقتصادي و النشاط الصناعي بمختلف مظاهره و أطواره إلى البحث عن مصادر الأمان و الدعم في مسيرته الطويلة و من مظاهر الشعور بالأمان الإقتصادي التكتلات الإقتصادية. ترجع فكرة التكتلات الإقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري, و كذلك تكتل فرنسا و مستعمراتها إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة و محاولة استغلال موارد هذه المستعمرات و ذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

إن ظاهرة التكتلات الإقتصادية ليست ظاهرة جديدة, إلا أن ظهورها كتجربة إقتصادية يعود إلى بداية القرن العشرين و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و قد نمت هذه التكتلات نتيجة لإندفاع دول العالم المتقدمة و النامية نحو إنشائها أو الدخول فيها و ارتبط هذا النمو بظهور الأحلاف السياسية و الإيديولوجيات و تسارع الخطى نحو العولمة, و ما رافقها من عمليات تحرير التجارة الدولية, و تحرير حركة رؤوس الأموال عالميا سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل حتى صارت هذه التكتلات سمة أساسية من سمات النظام الإقتصادي العالمي.

المبحث الأول : ماهية التكتلات الإقتصادية

لقد أصبح من المسَلم به اليوم أن السمة الأبرز التي يتسم بها النشاط الإقتصادي في العالم المعاصر هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة, فالتكتل الإقتصادي سواء الإقليمي منه أو العالمي أصبح واقعا يفرض شروطه و آلياته على المسار الإقتصادي لدول العالم بأسره.

لقد أصبحت التكتلات الإقتصادية من أهم خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد, و تعكس هذه التكتلات الإقتصادية درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل, و تقسيم العمل الدولي, و الإستثمارات و التجارة و أنواع التبادل الأخرى, في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات.

المطلب الأول : تعريف التكتلات الإقتصادية

إن التكتلات الإقتصادية شأنها شأن العولمة لا يوجد تعريف محدد متفق عليه, و ذلك نتيجة لإختلاف المذاهب الإقتصادية و إختلاف رؤية كل منها لأهدافها, و الوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف غير أنه يمكن تعريف التكتل الإقتصادي بصفة عامة بأنه يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الأعضاء في التكتل بهدف الإستفادة من مزايا حرية التجارة و التخصص و تقسيم العمل فيما بين مجموعة هذه الدول و بالتالي يترتب على التكتلات الإقتصادية زيادة الإعتماد المتبادل و تقسيم العمل على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة و الاستثمار, و لذا يمكن النظر للتكتلات الإقتصادية على أنها تعد عولمة جزئية تتم في إطار العولمة الشاملة, و تمثل وسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف الملائمة مع مشكلات التكتلات الكونية التي تدفع إليها العولمة.

أيضا :

يقصد بالتكتل الإقتصادي, إتفاق مجموعة من الدول المتجاورة و المتقاربة في المصالح الإقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع و الخدمات, و الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينها, مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الإقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائدا إلى الإختلافات في هذه السياسات.[1]

[1] زينب حسين عوض الله ,العلاقات الإقتصادية الدولية ,دار الفتح للطباعة والنشر ,2003 ,ص314

يتضمن مفهوم التكتل الإقتصادي في عصرنا الحاضر :

- قيام التجارة بين الدول المختلفة, و داخل نطاق كل دولة في ظل الإستخدام الكامل لموارد الثروة مع إزالة العقبات التي تواجه تدفق السلع و الخدمات من مكان لآخر.
- إتخاذ الإجراءات المالية التي تسمح بتبادل العملات النقدية المختلفة, و إصلاح ميزان المدفوعات , مع تحسين تطوير المواصلات و طرق النقل المختلفة عبر الحدود السياسية, و بين مواقع الإنتاج و الإستهلاك.

يحقق التكتل الإقتصادي فوائد كثيرة للدول المنضمة في مجموعة من مجموعاته منها :

- ضمان الحصول على المواد الأولية بأسعار معقولة.
- توسيع نطاق سوق السلع المنتجة ولا يخفى ما للسوق المتسعة من مزايا إقتصادية ترتبط بالإنتاج الغزير وخفض تكاليف الإنتاج, وزياده جودته و هي من قبيل ما يساعد على التخصص في الإنتاج استخدام وسائل الإنتاج الحديثة ويؤدي التكتل الإقتصادي أيضا إلى رفع المستوى الحقيقي للمعيشة زيادة القوة الشرائية و كان نصب أعين مؤيدي سياسة التكتل الإقتصادي نموذج الولايات المتحدة حجمها المتسع مواردها المتعددة و المتنوعة والغزيرة و ارتفاع مستوى معيشة سكانها ليس من المستطاع القول بأن التكتل الإقتصادي يأتي بفوائد متساوية لجميع الدول الأعضاء المشتركة فيه ذلك بأن مجموعة من المؤثرات تتدخل في هذا الأمر منها :

أ- درجة التكامل الإقتصادي Ingeration Economic أي درجة إختلاف السلع المنتجة و درجة إختلاف المعروض من وسائل الإنتاج و مع ذلك فإن بعض الإقتصاديين يعتقدون أن الفوائد التب يمكن جنبها من تنافس السلع المنتجة, و تنافس عوامل الإنتاج لا تقل أثرا على التكامل الإقتصادي.

ب- حجم الدول الأعضاء و عددها، إذ كلما كان الإتحاد مؤلفا من دول كثيرة ذات إقتصاديات صغيرة كان أفضل من إرتباط دولتين كبيرتين.

ت- ثم يأتي أخيرا الموقع الجغرافي, و أثره في سهولة النقل و إنخفاض التكاليف, و كلما كانت دولة الكتلة الإقتصادية متصلة تربط بينها خطوط النقل البري و القنوات الملاحية , أو كلما كان النقل البحري متوفرا لها كان ذلك أفضل.[2]

المطلب الثاني : نشأة و تطور التكتلات الإقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الإقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد أنشأ أول تكتل إقتصادي في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا ثم أعقبتها تكتلات أخرى, مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم.

لقد سادت المنافسة ما بين أسواق أوروبا و بلغت قوة نموها ما بين (1860-1880) و ذلك في ظل إنتشار المذهب الليبرالي الحر, في ظل هذه المنافسة ضعفت المشاريع الإقتصادية الصغيرة, هذا ما فتح المجال لظهور المشاريع الكبيرة و بالتالي نشأت فكرة دمج المشاريع الصغيرة في مشروع كبير, يحقق مكاسب أكبر بالتالي يمكن إرجاع نشأة التكتلات الإقتصادية إلى أن خرجت من وهم المنافسة الحرة.

إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة و محاولة استغلال موارد هذه المستعمرات و ذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم, و بالتالي ظاهرة التكتلات الإقتصادية السائدة في الفترة الحالية ليست وليدة اليوم و إنما ترجع إلى حقبة تاريخية ترافقت مع ظهور الأسواق و المنافسة الحرة و تطور التجارة الدولية.

كان ظهور التكتلات الإقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية بصورة مشاريع مثل مشروع (مارشال) و أيضا عام 1957 ظهر تكتل دول أوروبا الغربية, ثم بدأت التكتلات تظهر في قارات أخرى مثل السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى, و بالتالي فالتكتلات الإقتصادية نشأت في ظل البلدان الصناعية و لقد شهدت القارة الإفريقية ظهور العديد من التجمعات الإقتصادية و كذلك القارة الأوروبية و الأسيوية و الأمريكتين.[3]

الفرع الأول : العوامل التي أدت إلى نشأة التكتلات الإقتصادية

[2] فؤاد الصقار ,جغرافيا التجارة الدولية ,منشأة المعارف الإسكندرية ,1997 ,ص160
[3] زينب حسين عوض الله , مرجع سابق ,ص314

إن إزالة مختلف الحواجز و العقبات الجمركية و المالية و النقدية, يعتبر شرطا في إيجاد و تكوين التكتل الإقتصادي إلا أن ذلك لم يكن لينجح لولا وجود عوامل أخرى مشتركة تسهل عملية التكتل الإقتصادي و تتمثل هذه العوامل في الآتي :

1- العامل الجغرافي :

هو من العوامل المهمة في إيجاد التكتل الإقتصادي ذلك لأنه من الصعب أن يقوم اتحاد إقتصادي بين الأردن و الأرجنتين مثلا للبعد الجغرافي بينهما, لهذا نجد التكامل الإقتصادي قائما و ممكنا بين الدول الأوروبية و بين بعض الدول الإفريقية كما هو الحال بين بعض الدول العربية و بعض دول أمريكا اللاتينية.

للعامل الجغرافي أثر على تكاليف النقل و الوقت الذي تتطلبه عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول هنا يمكن القول أن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقه بين الدول المتباعدة جغرافيا دون حصول تكامل إقتصادي بينهم.

2- العامل الحضاري و الثقافي :

عمليا الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها تنتمي إلى جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو دين واحد أو لغة واحدة أو أي صفة مشتركة أخرى, و ذلك نظرا لما لهذه العوامل من أثر على تجمع هذه الدول و تحفيزها على الدخول في تكتلات إقتصادية تستخدم أغراضها و أهدافها, كما حصل بين الدول الأوروبية و الدول العربية (مع مراعاة الإختلاف في هذه العوامل بين الدول العربية و الأوروبية).

3- هناك عامل آخر يحفز بعض الدول على التكتل إضافة إلى العوامل السابقة :

يتمثل في وجود هموم مشتركة بين هذه الدول كأن تكون مثلا دولا في طريقها إلى النمو و تشعر بضرورة تعاونها حتى تتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تنمية إقتصادها و النهوض بأحوالها المعيشية و الإجتماعية, كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث, أو كأن يكون هنالك أهداف و أغراض سياسية معينة تسعى بعض الدول لتحقيقها من الإتفاق كتحقيق وحدة سياسية بينها انطلاقا من التكامل الإقتصادي, كما هو الحال فيما بين الدول الأوروبية و مجمل القول أن تشكيل التعاون الإقتصادي بين الدول لا يأتي فقط من خلال الإتفاق على إزالة الحواجز و القيود الجمركية

و المالية و النقدية , بل يتم من خلال توافر مزيج من العوامل المشتركة بين دول الإتفاق يكون من شأن هذه العوامل المجتمعة نحفيز التقارب الإقتصادي و الإسراع فيه لخدمة الدول الأعضاء.[4]

4- مزايا التكتل الإقتصادي :

إن مجرد التفكير في إنشاء تكتل إقتصادي بين مجموعة من الدول يعتبر بحد ذاته مكسبا لهذه الدول, لأن الفائدة منه تعم جميع الأطراف الأعضاء, ففي ظل التكتل الإقتصادي لا يتم فقط دمج أسواق السلع النهائية انما يتم أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج, مما يحقق لهذه الدول مزايا و منافع كبيرة لا يمكن أن تحقق لها منفردة.

من هذه المزايا ما يلي :

4-1- حجم السوق :

من دوافع التكتل الإقتصادي عادة ضيق سوق الدولة الواحدة و عجزه عن استيعاب جميع ما تنتجه مشروعات هذه الدول, فدخول هذه الدولة و دول أخرى في تكامل إقتصادي, مما يترتب عليه نتائج إقتصادية إيجابية لكل دولة اتساع السوق يحقق مزايا إضافية مضاعفة للدول الأعضاء.

4-2- تحسين شروط التبادل التجاري :

العلاقات الإقتصادية الدولية محكومة بمدي التقارب بين الدول الداخلة في المعاملات التجارية و الإقتصادية بعضها ببعض, كلما قويت هذه العلاقات من خلال التكتل كلما كان لها أثر على شروط التبادل التجاري.

فالتكتل الإقتصادي يعني قوة تفاوضية فاعلة في تحقيق الدول الأعضاء, إضافة إلى تحكمها في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة الدول الأعضاء حيث تمثل سوقا واحدا.

4-3-زيادة فرص العمل :

إن انتقال الأيدي العاملة بحرية و دون قيود بين الدول الأعضاء الداخلة في الإتفاق الإقتصادي و مع زيادة فرص العمل الناتجة عن التطور و الازدهار بين هذه الدول, سيؤدي حتما إلى زيادة التوظيف و

[4] أحمد أبو الحسن زرد ,السوق العربية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية ,الأسرة للنشر ,2001 ,ص11

بالتالي ستقل نسب البطالة و ما يترتب عليها من مشاكل و هذا بدوره يعود بالفائدة على الدول الأعضاء و يرفع من مستوى المعيشة ضمن حدودها.[5]

الفرع الثاني : الآثار المترتبة على إنشاء التكتلات الإقتصادية

يترتب على التكتل الإقتصادي آثار إقتصادية على الدول الأعضاء في أي صورة حتى و لو كانت أبسط هذه و أيظا على الدول الأخرى بخلاف هؤلاء الأعضاء.

لقد شهد الأدب الإقتصادي العديد من مساهمات الإقتصاديين في بناء النماذج الإقتصادية للتكتل الإقتصادي آثارها على الإقتصاديات القومية للدول الأعضاء في المنطقة, و تختلف تلك الآثار فيما بينها فمنها آثار إيجابية و منها آثار سلبية.

أ- الآثار الإيجابية للتكتلات الإقتصادية:

هناك عدد من الجوانب الإيجابية على المستوى الإقتصادي و هي :

- العوائد الإقتصادية الضخمة من جراء تكامل إمكانيات المؤسسات المتكتلة
- إن وجود التكتلات الإقتصادية سوف يؤدي إلى إيجاد علاقات تكامل أمامية و خلفية بين أوجه النشاطات الإقتصادية المختلفة في الدولة.
- توسع التكتلات الإقتصادية في نشاطها على المستوى الأفقي و العمودي مع الإنتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق و المحافظات النائية المختلفة.[6]

ب- الآثار السلبية للتكتلات الإقتصادية:

هناك عدد من الجوانب السلبية على المستوى الإقتصادي و هي :

- صعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول على مستوى الدولة, مما يؤدي إلى إيجاد الطبقة الإجتماعية.

[5] جاسم محمد منصور ,التجارة الدولية ,دار زهران للنشر والتوزيع 2001,ص28
[6] نبيل حشاد ,الجات ومنظمة التجارة العالمية , الأسرة للنشر والتوزيع ,2001 ,ص72

- تفعيل السياسة الإحتكارية خاصة إذا كانت أطراف الإتفاق من دول نامية, و بالتالي القضاء على المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي هي أساس الإقتصاد القومي في أي دولة, و بالتالي تفوت على هذه الدولة فرصة زيادة الدخل القومي العام و إمتصاص البطالة.
- التكتلات الإقتصادية الضخمة تؤثر على الشؤون الإقتصادية للبلدان و بالتالي السيطرة عليها إقتصاديا و من ثم الوصول إلى مراكز القرار في الدولة بما يخدم المصالح السيايسية للدول.[7]

المطلب الثالث : أهداف و أشكال و أنواع التكتلات الإقتصادية

الفرع الأول: أهداف التكتلات الإقتصادية

هناك ثلاثة أهداف للتكتلات الإقتصادية:

أ- الأهداف الإقتصادية

ب- الأهداف الإجتماعية

ت- الأهداف السياسية

أ- الأهداف الإقتصادية:

تهدف التكتلات الإقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف إقتصادية منها :

- يهدف التكتل الإقتصادي في مرحلة من مراحله المختلفة, إلى تقسيم العمل و التخصص و الإنتاج بين مجموعة أقطار, و ضمن الآليات التي تساعد على ذلك إقامة مشروعات كبيرة الحجم التي تستفيد من اتساع نطاق السوق المشتركة, و وفورات الحجم الكبيرة التي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة و تعظيم القيمة المضافة لمجتمع التكتل.
- التشجيع على تنفيذ المشروعات الإنتاجية و الخدماتية من قبل القطاعين العام و الخاص, حيث توفر امكانية توسع السوق حافزا لإتخاذ قرار الإستثمار, و تقليل درجة المخاطر التي تصاحب الإستثمار في المشروعات الكبيرة.

[7] وجدي محمود حسين ,العلاقات الإقتصادية , دار الجامعات المصرية ,ص294

- يكسب التكتل مجموعة الأطراف المشتركة مركزا تفاوضيا قويا يستطيع من خلاله الحصول على شروط أفضل في مجالات التبادل التجاري, كما أن الإقتصاد الصغير المنفرد لا يستطيع حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات حديثة أو تحسين المنتجات الحالية.
- يؤدي التكتل إلى زيادة المنافسة و تحقيق الكفاءة الإنتاجية
- تحقيق وحدة التقلبات الاقتصادية الدورية فيما بين الكساد و الرواج
- المساعدة على تطوير المقدرات التكنولوجية و تنميتها من حيث أن إمكانيات التكتل تساعد على توفير مصادر التمويل المشترك لبرامج البحوث.[8]

ب- الأهداف الاجتماعية:

تحقق التكتلات الإقتصادية أهداف إجتماعية مثل :

- يؤدي التكتل الاقتصادي إلى حرية انتقال الأفراد و العمالة بين مجموعة دول التكتل مما يعني تبادل القيم الحضارية بينهم
- يتيح التكتل امكانية اثراء الحياة الفكرية و الثقافية لأطراف التكتل
- إعداد الكادر القادر على التعامل مع المستجدات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات و التجارة الإلكترونية

ث- الأهداف السياسية:

هناك بعض الأهداف السياسية التي تحققها التكتلات الإقتصادية مثل :

- تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكتلية و القضاء على العنصرية فيما بينهم
- التقريب بين المواقف و وجهات النظر تجاه المشاكل و الصراعات الدولية.
- تكوين مدخل التعاون الأمني و الدفاع المشترك و ظروف العدوان الحروب الإقليمية الدولية.[9]

الفرع الثاني: أشكال التكتلات الإقتصادية

ظهرت التكتلات الإقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول و تتخذ هذه التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث

[8] زينب حسين عوض الله ,مرجع سابق ,ص309
[9] مرجع سابق ,ص310

الإندماج بين الأطراف المنضمة و تهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية, بإزالة جميع العقبات التنظيمية و في هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي منها:

1. **منظمة التجارة الحرة:**

هنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود تلى الواردات من الأطراف في الاتفاقية, و بالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء.

من أبرز صور المناطق الحرة في العصر الحديث منطقة التجارة الحرة الأوروبية وتضم سبع دول التي أنشأت بموجب معاهدة استكهولم 1959 ويطلق عليها اختصارا Free Tired Area European

2. **الإتحاد الجمركي :**

يتفق مع الشكل السابق من حيث إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية و الادارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعرفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخار, و من أشهر الأمثلة على ذلك إتحاد البنيلوكس, بين كل من بلجيكا و هولندا و لوكسمبرغ و الذي عقد في لندن في سبتمبر 1944.

3. **الإتحاد الإقتصادي :**

لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال و الأشخاص و إنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية و النقدية و الاقتصادية للدول الأعضاء, و ذلك بغرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة إقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.[10]

4. **الإندماج الإقتصادي الكامل :**

بمقتضى هذا الشكل تصبح إقتصاديات الدول الأعضاء كإقتصاد واحد فإلى جانب تحقيق شروط الإتحاد الإقتصادي يتعين انشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الإقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء و هذه هي الصورة المتحققة في ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة.

[10] فؤاد الصقار,مرجع سابق ,ص58

الفرع الثالث : أنواع التكتلات الإقتصادية

هناك العديد من التكتلات الإقتصادية منها :

1/ الجماعة الإقتصادية الأوروبية:

قامت هذه الجماعة بموجب معاهدة روما و التي عقدت في مارس 1957 بين ست دول هي : فرنسا, ألمانيا, إيطاليا, بلجيكا, هولندا, لوكسمبرغ.

قد جاءت هذه الجماعة بعد جهود عديدة للتقريب بين دول أوروبا الغربية بدأت بتأسيس الإتحاد الجمركي لدول البنيلوكس, ثم المنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي و التي انشأت عام 1948 و الذي يهدف إلى تسوية حقوق و ديون الدول الأعضاء في منطقة التعاون.

2/ التكتلات الإقتصادية لدول أمريكا اللاتينية:

فمن ناحية هنالك منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية و قد انشأت بمقتضى معاهدة مونتفيديو 1960 و تضم إحدى عشر دولة و الغرض من انشاء منطقة للتجارة الحرة على أساس الإلغاء التدريجي لكافة أنواع الرسوم و القيود المعروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول الأعضاء, تنتهي بتحرير التجارة تماما خلال اثني عشر عاما من ناحية أخرى هنالك السوق المشتركة الوسطى التي أنشأت في عام 1960 بموجب معاهدة مانجوا, و التي عقدت بين جواتيمالا و الهوندراس و السلفادور و نيكاراغوا، و انضمت لها فيما بعد كوستاريكا و تقوم تلك السوق على إنشاء اتحاد جمركي يقضي بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء, و يتم تنسيق إقامة بعض الصناعات على المستوى الإقليمي و كذلك تنسيق تجارة الحاصلات الزراعية بما يكفل تحقيق الإستقرار لأسعار أسواقها قد أنشئ إتحاد نقدي عام 1964 لتنسيق السياسات النقدية و الإئتمانية بين الدول الأعضاء.[11]

3/ السوق الأوروبية المشتركة:

قامت هذه السوق عام 1958 و تضم مجموعة من الدول الأوروبية كانت نواتها ستة دول هي : بلجيكا, هولندا, لوكسمبرغ, فرنسا, ألمانيا و إيطاليا و أصبحت قوة فعالة على المستوى الدولي بعد انضمام بريطانيا و إسبانيا و السويد و الدنمارك و النرويج و سويسرا و النمسا و البرتغال و اليونان.

[11] زينب حسين عوض الله ,مرجع سابق ,ص315

ترجع الأسباب التي أخرجت هذا التجمع الإقتصادي الأوروبي إلى حيز الوجود إلى دوافع سياسية بالدرجة الأولى غير أن التحديات السياسية التي واجهتها أوروبا قبل و أثناء الحرب العالمية الثانية غير الدوافع الاقتصادية لا تقل شأنا عن الدوافع السياسية لتكوين هذا التكتل الاقتصادي و ذلك بسبب فقدان الدول الأوروبية العديد من أسواقها و مستعمراتها و ما أصابها في القطاعين المدني و العسكري.

4/ السوق العربية المشتركة:

خرجت فكرة السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود في قرار تاريخي لمجلس الوحدة العربية الإقتصادية في عام 1964 حيث وافق على هذا القرار كل من : (الأردن – سوريا – العراق – مصر), و ذلك رغبة من الدول العربية الموقعة في تحقيق التكامل الإقتصادي, لتحقيق مكاسب إقتصادية عربية على مستوى كل دولة.

جاءت فكرة هذه السوق بعد التخلف الاقتصادي الذي شهدته الدول العربية, نتيجة الاستعمار الذي ربط إقتصاد هذه الدول بمصالحه, و بالتالي أثر سلبا على الوضع الاقتصادي و السياسي للدول العربية, فإذا ما أرادت الدول العربية النهوض باقتصادها و النمو , ليس من سبيل أمامها إلا التكامل الإقتصادي لتوفير سوق كبير يستوعب المنتجات العربية و من هنا كان الدافع لإيجاد هذا التجمع العربي.

هناك أحكام تتعلق بالسوق و هي :

- حرية تبادل المنتجات الزراعية و الحيوانية و الثروات الطبيعية و المنتجات الصناعية التي يكون مصدرها إحدى الدول الأعضاء.
- تثبيت القيود المطبقة حاليا في كل الدول المتعاقدة و كذلك مختلف الرسوم و الضرائب عند الاستيراد و التصدير بحيث لا يجوز فرض رسوم أو ضريبة أو قيد جديد.
- لا تخضع المنتجات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة لرسوم تصدير جمركي.[12]
- لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة داخل السوق أو خارجه إلا بموافقة الدول المصدرة الأولى ما لم تكن قد أجريت على السلعة المصدرة عمليات تحول لتكسبها صفة المنتجات

[12] أحمد أبو الحسن زرد ,مرجع سابق ,ص32

الصناعية المحلية, و ذلك لمنع الوساطة التجارية و عدم السماح لتغير الإتجاهات التقليدية و إستفادة دولة على حساب دولة أخرى.

- لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة داخل السوق إلى دولة طرف في السوق إذا سبق للدول المصدرة إن منحت دعما لتلك المنتجات و كان هناك إنتاج مماثل في البلد المعاد التصدير إليه.
- عدم جواز منح دعم للصادرات من المنتجات الوطنية إلى بلد عضو في السوق إذا كان في البد المستورد إنتاج مماثل للسلع التي منح الدعم لها.
- أن توضع جداول خاصة بالسوق العربية من قبل لجنة فنية تطبق فيها بعض الأحكام مثل :

تخفيض الرسوم الجمركية و كافة الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة بواقع 10 % سنويا.[13]

5/ إتحاد البنيلوكس :

يكون هذا الإتحاد من ثلاث دول أوروبية صغيرة متجاورة هي : بلجيكا و هولندا و لوكسمبرغ, و يعتبر هذا الاتحاد أول محاولة جادة لتحقيق نوع من التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول الأوروبية, إن هذه الدول الثلاث الصغيرة كانت في وضع أقل من ناحية المستوى الإقتصادي و السياسي من جارتيها الكبيرتين ألمانيا و فرنسا كانت في كثير من الأحيان تقاسي العداء الفرنسي الألماني كما كانت في أحيان كثيرة أخرى تستفيد من قربها من هاتين الجارتين الكبيرتين, و من مواردهما الضخمة من الحديد في جانب, و الفحم في جانب آخر, و كانت الدول الثلاث تتشابه في إزدحامها بالسكان و في إعتمادها إعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية التي تصل حوالي 38 % من الدخل في كل دولة من الدول الثلاث, بالمقارنة إلى نسبة لا تتجاوز 4.3 % في الولايات المتحدة, قد بدأ هذا الإتحاد بإتفاق جمركي بين بلجيكا و لكسمبورغ في عام 1918 و كان ذلك بسبب موقع لكسمبورغ الجغرافي الداخلي كذلك وصول أغلب تجارتها عن طريق بلجيكا, ثم تطور هذا التعاون بعد عام 1922 إلى وحدة إقتصادية كاملة, أما الأراضي المنخفضة فلم تنضم إلى هذا الإتحاد إلا بعد الحرب العالمية الثانية, عندما فقدت مستعمراتها خاصة أندونيسيا و أصبحت في وضع لا يسمح لها بالنمو الاقتصادي السريع إلا بالتكتل مع جارتيها الصغيرتين : بلجيكا و لكسمبورغ, لذلك عقدت هي الأخرى

[13] جاسم محمد منصور ,مرجع سابق ,ص 35

إتفاقا جمركيا مع كل من بلجيكا و لكسمبورغ في أكتوبر 1947 ثم تحولت هذه الإتفاقية إلى وحدة إقتصادية بين الدول الثلاث, و طبقت تعرفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأخرى, مع إعفاء واردات المستعمرات البلجيكية و الهولندية السابقة من الرسوم الجمركية بعد تحديد هذه البضائع في قائمة يتفق عليها, و خفضت الضرائب على بعض السلع الغذائية و المواد الأولية بالرغم من ظهور بعض المشاكل الناتجة عن منافسة الإنتاج الزراعي في هولندا للإنتاج الزراعي في بلجيكا, و حققت هذه التجربة نجاحا كبيرا مما شجع على قيام غيرها من التجارب و المحاولات.[14]

6/ منظمة الجات :

أولا : النشأة : تسير إتفاقية الجات من المنظور اللفظي للمصطلح إلى أنها ناتج جمع الأحرف الإنجليزية الأولى للإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة, ومن المنظور الإقتصادي فهي إتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية التي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية التي يطلق عليها القيود غير تعريفية, وبالتالي فإن إتفاقية الجات كانت ولا زالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة تدريجيا إلى سياسات حرية التجارة في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية أن التجارة الدولية هي محرك النمو الإقتصادي وانها تنتعش في ظل المنافسة وفتح الأسواق, ومن ثم فإن حرية التجارة تعد شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي, ومن المنظور المؤسسي, فقد تكونت سكرتارية الجات للإشراف على جولات المفاوضات التي أقرت من الدول الأعضاء حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية وذلك منذ 20 أكتوبر 1947 عندما وقع على الإتفاقية 23 دولة و أقرت في جولة جنيف لتدخل حيز التنفيذ في عام 1948 في أول يناير من ذلك العام, لم تكن نشأة إتفاقية الجات لتكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاقها الى النور, ومع عدم خروج هذا الميثاق الى حيث التنفيذ, تحولت الجات إلى سكرتارية تقترب كثيرا من ان تكون منظمه دولي, لكنها ظلت في شكل سكرتارية تدعو إلى عقد جولات مفاوضات حول تحرير التجارة الدولية دون أن ترقى إلى أن تكون منظمة عالمية من الناحية القانونية و لا حتى من ناحية الإطار المؤسسي, و معنى ذلك أن الجات نشأت مع أول يناير 1948 بحوالي 23 دولة عضو و انتهت مع أول

[14] مرجع سابق ,ص35

يناير 1995 عند 117 توقيع دولة في مراكش بالمغرب على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بالفعل.

ثانيا : أهداف الجات

يمكن تلخيص أهداف الجات على النحو التالي :

- يتركز الهدف الرئيسي للجات في سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز القيود التعريفية أي الجمركية و غير التعريفية أي الكمية الاي تضعها الدول أمام تدفق السلع عبر الحدود الدولية فتح الأسواق و تعميق المنافسة الحرة.
- العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء من خلال الوصول إلى مستوى التوظف الكامل و استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للإستخدام الأمثل.[15]
- السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي العالمي و بالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدول الأعضاء, بغض النظر عن التوزيع النسبي للزيادة في الدخل القومي المتوقع على مستوى كل دولة بل و على مستوى كل فرد داخل الدولة الواحدة.
- تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال و ما يرتبط بذلك من زيادة الإستثمارات العالمية سواء المباشرة أو غير المباشرة, و من ثم تعظيم العائد من تلك الاستثمارات بما يخدم عملية التنمية على مستوى الدول الأعضاء.
- إتجاه المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية و بالتالي تعميق استخدام المدخل التفاوضي في بعض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.

ثالثا : وظائف الجات :

تتحدد وظائف الجات في ثلاثو وظائف رئيسية :

- الإشراف على تنفيذ المبادئ و القواعد و الإجراءات التي تضعها الإتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات.

[15] نبيل حشاد ,مرجع سابق ,ص71

- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحديد التجارة العالمية.
- العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول من خلال البحث و النظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف المتعاقدة.[16]

7/ منظمة التجارة العالمية :

انبثقت فكرة منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الامريكية قبل بدأ عمل الجات حيث أعدت الحكومة الأمريكية في عام 1945 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة على قرار إنشاء صندوق النقد الدولي, و البنك الدولي, و لكن في بداية الخمسينات رفض الكونجرس الأمريكي هذا المشروع و بمرور الوقت تطورت عمليات التجارة الدولية و خصوصا في الثمانينات, كانت الولايات المتحدة من الدول التي عارضت إقامة منظمة التجارة العالمية, عندما طرحت فكرتها في أول الأمر, كيث نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولو أوروجواي و على الرغم من المعارضة الأمريكية لإنشاء هذه المنظمة إلا أنها وافقت مؤخرا. تختلف منظمة التجارة العالمية عن الجات في عدة نواح مهمة من شأنها أن تضيف المجال أمام العمل من جانب واحد فالمنظمة ستشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بطريقة أكثر شمولا مما كانت نقطة (الجات) و هذه القضايا تتضمن مسائل متعددة إبتداءا من الملكية الفكرية , و الخدمات إلى المنسوجات و الإستثمار, ثانيا ستمارس المنظمة صلاحية أقوى في تسوية النزاعات.

عكس إتفاقية جولة طوكيو للتجارة التي أبرمت في عام 1979 عندما وقع عدد قليل من الدول على قوانين فردية للسلوك, فإن الدول التي ستنضم إلى منظمة التجارة العالمية يجب أن توافق تلقائيا على جميع اتفاقيات جولة أوروجواي بدون استثناء فالهند مثلا و هي التي عارضت طويلا فرض قوانين أكثر تشددا على براعات الإختراع في مجال الأدوية يتعين عليها أن تنفذ قانون الملكية الفكرية الذي يتضمن قوانين محددة بشأن براعات الإختراع.[17]

8/ - النافتا :

[16] موردخاي كريانين ، تعريب ،علي مسعود عطية ،الإقتصاد الدولي ، دار المريخ للنشر ،2007 ،ص120
[17] نبيل حشاد ,مرجع سابق ,ص169

أخذت الولايات المتحدة الامريكية التفكير في حل آخر حتى تكتمل مفاوضات الجات, و تمثل ذلك إمكانية إتفاق بعض الدول على إقامة علاقات تجارية فيما بينها حتى تشجع التجارة الدولية لهذه الدول و تعمل على زيادة الإستثمار من ثم إنخفاض معدل البطالة و إنعاش الاقتصاد مرة أخرى, لذا فكرت الولايات المتحدة في إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين أمريكا, كندا و المكسيك و قد ساعد على طرح هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الإقتصادي و النقدي, مما يجعلها قوة إقتصادية تنافس الولايات المتحدة الامريكية.

لم يكتب لمشروع النافتا النجاح و الموافقة عليه من قبل الكونجرس الأمريكي في عهد الرئيس بوش و ذلك بسبب سيطرة الحزب الديمقراطي على كل من الكونجرس و مجلس النواب و كان الديموقراطيين معارضين لهذه الإتفاقية.

تم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون نظرا لما تراه الإدارة الأمريكية من أن هذه الإتفاقية سوف تساهم مساهمة فعالة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي, و زيادة فرص الإستثمار, و من ثم زياظة معدل التوظيف, و إنخفاض معدل البطالة.

بينما يرى المعارضون لهذه الإتفاقية و يأتي على رأسهم ممثلو نقابة العمال الأمريكية أن النافتا تمثل تعديدا للعمالة الأمريكية حيث أن فرص العمالة سوف تنخفض عندما تهاجر المصانع إلى المكسيك للإستفادة من مزايا إنخفاض أجور العمال هناك

يرى أيضا و هم من المعارضين لهذه الإتفاقية أنها سوف تؤدي إلى إنخفاض الطلب الداخلي على محاصيلهم و من ثم إنخفاض مدخولهم و لكن تمت مؤخرا موافقة الكونجرس على مشروع الإتفاقية.

بعد مداولات طويلة و التنازل من جانب المكسيك و خصوصا فيما يتعلق بشروط التبادل التجاري لبعض المنتجات الزراعية و التي تؤثر سلبا على المزارعين الأمريكيين تمت الموافقة على الإتفاقية. [18]

بنود إتفاقية النافتا :

أ- إلغاء التعريفات الجمركية :

[18] رضا عبد السلام ,منظمة التجارة العالمية ,دار المريخ للنشر ,2006,ص87

حوالي 65 % مت صادرات الولايات المتحدة الصناعية و الزراعية إلى المكسيك, ستكون مؤهلة للإعفاء من التعرفة الجمركية إما فورا أو خلال خمسة أعوام, و معدل التعرفة الجمركية المكسيكية حاليا هو 10 % أي ما يوازي ضعفين و نصف ضعف معدل التعرفة الجمركية.

ب- تخفيض التعرفة على السيارات وقطع الغيار:

سوف يتمتع المنتجون الأمريكيون بالسيارات و الشاحنات الخفيفة لإدخال منتجاتهم إلى المكسيك التي تمتلك سوق السيارت هي الأسرع نموا في العالم, و حالما تدخل (نافتا) حيز التنفيذ فإن التعرفة الجمركية المكسيكية على السيارات و الشاحنات سوف تنخفض بنسبة النصف.

ت- قانون منشأ السيارات:

السيارات التس تشتمل على نسبة كبيرة من قطع الغيار أمريكية الصنع أو اليد العاملة الأمريكية ستستفيد من تخفيض التعرفة الذي تنص عليه بصورة مشددة قاعدة المنشأ الواردة في الاتفاقيات, تتطلب الإتفاقية أن يكون المحتوى في السيارات المنتجة في أمريكا الشمالية 62.5% و هذه النسبة تزيد كثيرا على نسبة 50% التي تنص عليها إتفافية التجارة الحرة المعقودة بين الولايات المتحدة و كندا.

ث- تجارة الإتصالات اللاسلكية :

من شأن النافتا أن تفتح سوقا لأجهزة و خدمات الاتصال اللاسلكية تبلغ قيمة معاملاتها ستة مليارات دولار, و من شأن هذا أن يمنح منتجي أجهزة الاتصالات الصوتية, و مجموعة الخدمات الإلكترونية الأخرى وسائل إتصال خالية من التميز مع شبكة الهاتف العاملة.[19]

المبحث الثاني : الإتحاد الأوروبي

بينما كانت المفاوضات بشأن إقامة الجماعة الإقتصادية الأوروبية ماضية في طريقها, برز اقتراح في بعض الدوائر و على الأخص المملكة المتحدة أنه لا بد من إقامة تجارة حرة في ما بين دول منظمة التعاون الأوروبي لبتسي تشكل الجماعة الإقتصادية الأوروبية جزء منها, و كان من الواضح أن الدول الخارجة عن نطاق الجماعة الأوروبية كانت تخش من التميز الذي لا مناص من أن يتحقق نتيجة نشأة هذه الجماعة.

[19] نبيل حشاد ,مرجع سابق ,ص72

أما دول الجماعة الإقتصادية فكانوا يرون بأن تركيزهم لا يجب أن يكون في الإهتمام على الرسوم الجمركية و القيود وحدها بل على كل التدابير الأخرى المسببة لتغيير التجارة, و ذلك تماشيا مع رغبتها المتعلقة بالحفاظ على التفضيلات التعريفية لإستيعاب الناتج الزراعي من منطقة التجارة الحرة.[20]

المطلب الأول : نشأة الإتحاد الأوروبي للتجارة الحرة

لما ثبت أن منظمة التجارة الحرة أمر مستحيل فقد قررت سبع دول غير أعضاء في الجماعة الإقتصادية إقامة منطقة تجارة حرة (صغرى) و كانت من هذه : المملكة المتحدة التي لم تنضم أنذاك إلى الجماعة الأوروبية بسبب عزوفها أساسا عن شكل من أشكال الهيمنة فوق القومية.

في 21 يوليو 1959 , انتهى المؤتمر الوزاري المشكل من الدول السبع إلى إقرار إقامة منطقة أوروبية للتجارة الحرة, و في أقل من ستة أشهر فيما بعد و بالتحديد في 04 يناير 1960 , وقعت الدول السبع على ميثاق الإتحاد الأوروبي للتجارة الحرة, و أصبح الإتحاد ساري المفعول إعتبارا من 03 مايو 1960.

الفرع الأول : أغراض الإتحاد

بالإضافة إلى الأهداف العامة مثل التوظف الكامل و الإستقرار المالي و التحسن المستمر في مستويات المعيشة و التوسع في التجارة العالمية, فإن ميثاق الإتحاد الأوروبي ينص على أن من بين أغراض الإتحاد ما يلي:

- تحقيق المنافسة العادلة في التجارة بين الدول الأعضاء
- ضرورة تسهيل إزالة الحواجز التجارية و تحقيق تعاون إقتصادي بين دول منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي بما فيها دول الجماعة الإقتصادية الأوروبية.
- تجنب أي تبادل ملحوظ في موارد المواد الأولية التي تنتجها المنطقة التي يغطيها الإتحاد, و أن الميثاق ينص على أنه يمكن لأي دولة من دول الأعضاء في أن تنسحب منه بشرط موافقة مجلس الإتحاد المادة (41)

يلاحظ في هذا الصدد نجد أن مسألة الإنسحاب أمر غير وارد في معاهدة الجماعة الإقتصادية الأوروبية فإن ميثاق الإتحاد الأوروبي ينص على هذا الإحتمال شريطة أن تقوم

[20] حسين عمر ,التكامل الإقتصادي ,دار الفكر العربي ,1998,ص165

الدولة الراغبة في الانسحاب بأخطار الإتحاد يمثل هذا التصرف قبل سنة من تاريخ الإنسحاب (المادة 42 من الميثاق).

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي

و يتكون الهيكل التنظيمي و الإداري من أربعة أجهزة رئيسية هي :

أ- المجلس :

يمثل كل دولة عضو في المجلس و لها صوت واحد في اصدار القرارات و يشرف المجلس على تطبيق الميثاق يبحث ما إذا كان الأمر يتطلب أي تدابير أخرى من أجل تحقيق أغراض الإتحاد, و إقامة روابط بالدول الأخرى المنظمات الدولية الأخرى و يمارس المجلس أيضا سلطاته التي خولها له ميثاق الإتحاد.

يلاحظ من القرارات و التوصيات تتطلب لإصدارها الإجماع في التصويت, إلا أنه في بعض الحالات المعينة تكتفي الأغلبية بقرارات المجلس و توصياته و يمارس المجلس أعمالو على مستويين مرات عديدة في كل سنة حيث يتشاور الوزراء حول السياسة العامة, بينما يجتمع المندوبون الدائمون كل أسبوع (و إن لم يكن هناك أي إختلاف في طبيعة القرارات المتخذة) و تنتقل رئاسة المجلس إلى عضو آخر كل ستة أشهر أما إجتماعات المندوبون الدائمين فيقوم نوابهم بإعدادها.[21]

ب- اللجان :

بناءا على السلطات التي خولها الميثاق في المجلس المادة (33) فقد أنشأت ست لجان و هي :

- الرسوم الجمركية (1960) التي تقدم النصح للمجلس حول المعاملة في مختلف المناطق و حول القواعد الخاصة بمنشأ السلع.
- لجنة خبراء التجارة (1963) التي تتناول المسائل الأخرى التي تغطيها المواد من 3 إلى 12 من الميثاق.
- لجنة التنمية الإقتصادية (1963) التي تبحث عن المشكلات الناشئة عن سياسة الدول الأعضاء في التنمية الإقتصادية.

[21] حسين عمر ,مرجع سابق ,ص468

- لجنة الزراعة (1963) التي تعاون المجلس في جميع الإحصاءات السنوية عن التجارة في منتجات المزارع.
- اللجنة الإقتصادية (1964) التي تدرس السياسات الإقتصادية و المالية للدول الأعضاء من وجه نظر تأثيرها على سير العمل بالإتحاد الأوروبي للتجارة الحرة.
- لجنة الميزانية (1960) التي تسدي النصح حول مسائل الميزانية و المسائل المالية ذات العلاقة فضلا عن ذلك فهنالك العديد من اللجان المؤقتة.

ت- اللجنة الإستشارية (1961) :

على النقيض من اللجان المشار إليها فإن اللجنة الإستشارية ليست مشكلة من موظفين فنيين إذ أن كل دولة عضو تعين خمسة ممثلين لديها (من قطاع الأعمال و من النقابات) و تجتمع اللجنة الإستشارية مرتين في السنة على الأقل و يرأسها المجلس على المستوى الوزاري.

ث- الأمانة العامة :

مقر الأمانة العامة في جنيف تضم عددا من الموظفين الفنيين في مختلف التخصصات و يصل إلى ما يقارب المائة موظف. [22]

المطلب الثاني : أهداف ووظائف الإتحاد الأوروبي

الفرع الأول : أهداف الإتحاد الأوروبي

لعل القرن الحادي و العشرين سيشهد تصاعد و تزايد قوة التكتل الإقتصادي الأوروبي ليكون من أهم التكتلات الإقتصادية التي تلعب دورا رئيسيا في إدارة النظام الإقتصادي العالمي الجديد, و من أهداف الإتحاد الأوروبي ما يلي :

- إيجاد سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة و طاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية,إلغاء القيود التعريفية الجمركية و التمييز بين الدول الأعضاء للتكتل الإقتصادي.
- تعميق الإقتصاد الحر القائم على آليات السوق و تفاعل قوى العرض و الطلب و احترام مبدأ المنافسة و زيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية أو الدولية.

[22] حسين عمر , مرجع سابق ,ص 469

- إنتقال دول التكتل الإقتصادي من مرحلة التكامل و التنسيق إلى مرحلة الإندماج الفعلي, مما يسهل عملية الإستخدام الأمثل للعلاقات و الموارد, و بما يعزز من دفع معدلات التقدم الإقتصادي و العلمي و التطور الإجتماعي و الثقافي.[23]
- دخول القرن الحادي و العشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي بأن يلعب دورا أكثر فعالية في كافة المجالات الإقتصادية و السياسية.
- العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الإقتصادية و النقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل الإقتصادي.
- تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية و الإستقرار في أوروبا و إقامة البنك المركزي الأوروبي و تحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.
- العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم و كذلك زيادة معدلات النمو و خفض نسبة البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الإستقرار الإقتصادي و الرواج في الدول الأعضاء في التكتل الإقتصادي الأوروبي.

الفرع الثاني: وظائف الإتحاد الأوروبي

تتلخص وظائف الإتحاد الأوروبي فيما يلي :

- تحرير التجارة إلا أن تحرير تبادل السلع لا ينطبق على المنتجات الزراعية المادة (21) أو على الأسماك أو المنتجات البحرية الأخرى المادة (26)
- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.
- تحرير التجارة في الخدمات و حركة رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.
- دعم المنافسة (سواء بالنسبة للحكومات أو المنشآت)

يلاحظ هنا أنه في المقارنة بين وظائف الجماعة الإقتصادية الأوروبية و وظائف الإتحاد الأوروبي للتجارة إن الأخيرة جاءت خالية من إقامة التعرفة الجمركية الموحدة إزاء الدول غير الأعضاء و هذا بطبيعة الحال هو الفيصل في التمييز بين منطقة تجارة حرة و بين إتحاد جمركي.[24]

[23] حسين عمر , مرجع سابق, ص 274
[24] حسين عمر ,مرجع سابق ,ص 275

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه الإتحاد الأوروبي و متطلباته عند عملية الإستيراد

الفرع الأول: المشاكل و العقبات التي تواجه الإتحاد الأوروبي

هناك بعض المشاكل التي واجهت الإتحاد الأوروبي في ما يلي بعض منها :

- فقر القارة من حيث الموارد مما يجعلها مرتبطة بالخارج خاصة في مجالي الطاقة و الموارد الأولية
- عدم احترام مبدأ الأفضلية بين دول الإتحاد الأوروبي
- ظهور أزمات حادة في ظول الإتحاد الأوروبي مثل البطالة و الأزمات الاجتماعية الناتجة عن الفقر
- معاناة دول الإتحاد الأوروبي من مشاكل تتعلق بالسكان (الشيخوخة) مما يجعلها تعتمد على العمالة الأجنبية
- المنافسة الخارجية للإتحاد الأوروبي خاصة من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان و الصين سيطرت الدول الأكثر تصنيفا على دول الإتحاد الأخرى مثل : ألمانيا, بريطانيا, إيطاليا و فرنسا.
- عدم استغلال السياسة الخارجية بالنسبة للإتحاد و ارتباطها بالولايات المتحدة الامريكية
- إمكانية الإختلاف من ناحية السياسات الداخلية لدول الإتحاد الأوروبي مثل ما هو حاصل بين دول أوروبا الشرقية و دول أوروبا الغبية
- الإختلاف و التباين في مواقف دول الإتحاد الأوروبي تجاه القضايا الدولية.[25]

الفرع الثاني : متطلبات الإتحاد الأوروبي عند القيام بعملية الاستيراد

هناك عدد من المتطلبات من قبل الإتحاد الأوروبي يجب الإلتزام به عند إستيراد السلع من الدول النامية ثم تبنى هذه الإجراءات لحماية الصحة العامة و صحة البيئة, و مطالب المستهاكين و غيرها, و هي تمثل سياسات الإتحاد الأوروبي الأكثر أهمية و هي توفر أيضا مصادر معلومات المفوضية الأوروبية و غيرها من المؤسسات الأوروبية و الدولية حيث يمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل الخاصة بمتطلبات الإتحاد الأوروبي عند القيام بعملية الاستيراد و ذلك من حيث الآتي :

[25] إيمان عطية ناصف ,مبادئ الإقتصاد الدولي ,الدار الجامعية الجديدة ,2008 , ص 203

أولا : الإتحاد الجمركي:

يعني أن تشكل الدول السبع و العشرون الأعضاء في الإتحاد الأوروبي, منطقة واحدة فيما يتعلق بالجمارك يقتضي هذا أن الإتحاد الأوروبي هو عدم وجود حواجز جمركية بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و لديها تعرفة جمركية مشتركة على السلع المستوردة, إضافة إلى ذلك بعد دفع الجمارك حسب الأصول و التأكد من الوفاء بجميع شروط الإستيراد, و يمكن نقل السلع المستوردة بحرا في بقية أرجاء الإتحاد الأوروبي بدون أي رقابة جمركية.

تشمل المنطقة الجمركية للمجموعة الأوروبية مناطق الدول الأعضاء التالية : بلجيكا, بلغاريا, الدنمارك, ألمانيا باستثناء جزيرة هيلفولاند و إقليم بوسينجن, إستونيا, ايرلندا, اليونان, إسبانيا باستثناء كاليدرنيا جزر مايوث و سانت بيروميكيلون, شالينزيا الفرنسية و المناطق الجنوبية و القطبية الفرنسية, إيطاليا, قبرص (في إنتظار تسوية لمشكلة قبرص ثم تطبيق تشريعات الإتحاد الأوروبي في المناطق التي لا تمارس فيها حكومة جمهورية قبرص سلطات فعلية), لكسمبورغ, المجر, هولندا, النمسا, بولندا, البرتغال, رومانيا, سلوفينيا, الجمهورية السلوفاكية, فنلندا, السويد, المملكة المتحدة و إيرلندا الشمالية .

الأقاليم التالية بما في ذلك مياهها الإقليمية و البحرية, الداخلية, و فضائها الجوي الواقعة خارج إقليم الدول الأعضاء تعد أيضا جزءا من المنطقة الجمركية للمجموعة (إقليم إمارة موناكو و منطقتي القاعدة السيادية للمملكة المتحدة أكروتري ديكيليا في قبرص). [26]

ثانيا : المستند الإداري الموحد : البيان الجمركي :

يتم تخصيص أي معاملة جمركية أو إستخدام معتمدين للسلع باستخدام نموذج مشترك لكل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وفق قانون البيان الجمركي رقم 2454/93 , يمكن تقديم المستند الموحد إلى سلطات الجمارك من قبل المستورد أو من يمثله, و يمكن أن يتم التمثيل بالأشكال التالية:

التمثيل المباشر: حيث يتصرف الممثلون بإسم شخص آخر بالنيابة عنه

التمثيل غير المباشر: حيث يتصرف الممثلون بأسمائهم و لكن بالنيابة عن شخص آخر

يمكن تقديم بيان الاستيراد الجمركي بإحدى الوسائل التالية :

[26] تقرير المفوضية الأوروبية , إتحاد الجمارك والضرائب ,2016/10/20

الوسائل الإلكترونية المرتبطة بسلطات الجمارك مباشرة (و قد يكون لكل من الدول الأعضاء نظامها الخاص) بتقديمه لدى مكتب الجمارك المحدد.

خاتمة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة ماهية التكتلات الإقتصادية حيث إستخلصنا أن التكتل الإقتصادي هو عبارة عن إتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الإقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات ,والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها ,وبسبب وجود عوامل منها جغرافية حضارية وثقافية ,نشأت التكتلات الإقتصادية بمختلف أنواعها و أشكالها فأصبح لها أهداف إقتصادية ,إجتماعية وسياسية ومن جراء ظهورها برزت بعض الأثار منها آثار إيجابية وأخرى سلبية .ومن ثم قمنا بدراسة الإتحاد الأوروبي وتعرفنا على أغراض الإتحاد وأهدافه و الوظائف التي يقوم بها ,لكنه يواجه بعض المشاكل والعقبات التي تم ذكرها سابقا على شكل رؤوس أقلام.

الفصل الثاني

الآثار الإقتصادية المتوقعة للبريكسيت

مقدمة الفصل :

أصبحت بريطانيا عضوا بالاتحاد الأوروبي بداية عام 1973، وكان احتفاظها بعملتها "الجنيه الإسترليني" وبقاؤها خارج منطقة "الشينجن" شعارين للوضع الخاص الذي ظلت بريطانيا تتمتع به رغم عضويتها في الاتحاد الأوروبي، وكانت تستخدم فكرة "الاستفتاء" على بقائها في الاتحاد كوسيلة لابتزاز الدول الأوروبية، لتحقيق مزيد من الخصوصية لبريطانيا داخل التحاد، فقد أجرت استفتاء سنة 1975 لنحسين شروط بقائها في الاتحاد والذي صوت البريطانيون فيه لصالح البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

المبحث الأول : انضمام بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي و العلاقة الإقتصادية و التجارية بينهما

المطلب الأول : انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي

نشأ مشروع الوحدة الوطنية كردة فعل لما آلت إليه نتائج الحرب العالمية الثانية، ولم تكن نتيجة استراتيجية ناجحة استباقية أو ضرورة سياسية حتمية، بل ناحية أشبه بما تكون غرائزية تتعلق بالدفاع وليس في بناء منظومة تكاملية سياسية و اقتصادية تفرض وجودها وحقيقتها، أما القول إنها نتجت -ردة فعل- فبعد اعتلاء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قمة المسرح الدولي، وتراجع بريطانيا وخروج فرنسا حتى من المشاورات الدولية، وإخراج الفرنك الفرنسي كعملة احتياط دولية.

الأمر الذي جعل من الرئيس الفرنسي الأسبق ديغول عقلية حادة على الولايات المتحدة وسياستها تجاه الاستعمار القديم ومصالح فرنسا ووجودها الدولي، لكنه بحكم عقليته السياسية والتي تعتبر بحق عقلية سياسية قوية فكر بسبل مقاومة هذا القوى الجاثمة على صدر أوروبا فنظر إلى قوة فرنسا وقوة الطرف الأخر فوجد أن المقاومة العسكرية هي نوع من الانتحار السياسي، وقد يؤدي إلى نتائج لا تتحملها فرنسا المثقلة بالأعباء والديون والعقد النفسية نتيجة الاحتلال الألماني لها، فكان لابد من تفكير عملي من أجل الوقوف في وجه هذه القوة الغاشمة، ففكر وقد سبقه أخرون بمشروع وحدة بين دول أوروبا للوقوف على قدميها، وحتى لا تبقى أسيرة مشروع مارشال (احتلال اقتصادي وناتو عسكري) فأخذ على عاتقه إخراج مشروع الوحدة إلى حيز الوجود لتكون لفرنسا الكلمة المبحث، وهو يدرك حقيقة أن معوقات الوحدة أكبر بكثير من إمكانيات اللقاء نتيجة الحروب التاريخية بين شعوب أوروبا والقوميات المتشددة لكل منها، والحذر الشديد تجاه الأخر والخوف منه، وخاصة من سيطرة ألمانيا بما تملك من قوة وامكانيات حقيقية أكبر من فرنسا، لكنه بقي ينظر إلى سر القرة الفرنسية (القوة النووية وعضوية مجلس الأمن والإرث الاستعماري) لكن مع ذلك تبقى هناك عقد كبيرة وظلمات لا تكاد ترى النور ولا أملا لمستقبل موهوم، فضلا عن وجود عدو داخل أوروبا سعى ولازال يسعى إلى الهيمنة على أوروبا وعدم توحدها أو سيطرة طرف على أخر بسياسة توازن القوى بينها، بحيث لا يسيطر أحدهما على الأخر ولعب بجدارة على إثارة التناقضات بينهما.

لقد كان ديغول يدرك هذا الخطر الإنكليزي أكثر من غيره (العدو داخل البيت) لذلك وقف ضد وجودها في مشروع الاتحاد بشدة فضلا عن عدو مجاور أخر مبدئي التهم نصفها ولازال خطرا حقيقيا

و آنيا على النصف الأخر وعدو حليف، قادها وقاد الحروب على أرضها فأثغنها جرحا فوق جرحها، فكان مشروع الوحدة أشبه بحلم وردي جميل تكذبه الوقائع وتنكره المكائد وتعطله المؤامرات، لكن ديغول مضى ونصب عينه على العدو داخل البيت، ففي السابع والعشرون من نوفمبر عام 1967م، وداخل قصر الإليزيه، قال الرئيس الفرنسي شارل ديغول أمام نحو ألف شخص من الدبلوماسيين وكبار رجال الدولة الفرنسية: " إن بريطانيا تملك كراهية متجذرة للكيانات الأوروبية"، وحذر من أن فرض بريطانيا كعضو في السوق الأوروبية المشتركة سوف يؤدي إلى تحطيمه. ففي عام 1961 تقدمت[27]، بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وبعد ذلك بعامين رفض ديغول الموافقة على دخول بريطانيا، حاولت بريطانيا مرة أخرى وأعلن ديغول رفضه لانضمام رفضه لانضمام بريطانيا في 1967 بالرغم من موافقة الدول الأخرى المنضمة للسوق، وبريطانيا لم تكن عضوا في التجارب الأولى للوحدة الأوروبية، مثل تجربة انشاء تجمع للحديد الفحم عام 1952، كما أنها لم توقع على اتفاقية روما علم 1957، والتي ضمت ست دول من أوروبا الغربية وأسست لكيان اقتصادي لا يتم فيه فرض الجمارك على التجارة بين الدول الست.

رفضت بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية للفحم والصلب التي سبقت الاتحاد الأوروبي لدى تأسيسها عام 1952، وقال رئيس الوزراء عن حزب العمال كليمنت أتلي للبرلمان في عام 1950: " إن حزبه ليس مستعدا لقبول مبدأ تسليم أكثر قوى الاقتصاد حيوية في هذا البلد إلى سلطة غير ديمقراطية على الإطلاق ولا يسألها أحد"، لكن رئيس الوزراء هارولد ماكميلان من حزب المحافظين غير هذا الموقف عام 1961 وحاول الدخول وكانت فرنسا ديغول له بالمرصاد، حيث عطل شارل ديغول انضمامها في عامي 1961 و 1967 واتهمها بالعداء المتأصل للمشروع الأوروبي، ثم انضمت بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1973.

بعد أن سحبت فرنسا اعتراضها إثر استقالة ديغول في 29 أبريل 1969، وقال رئيس الوزراء البريطاني تيدهيث من حزب المحافظين لدى توقيعه على المعاهدة التي أدخلت بريطانيا السوق المشتركة:

[27] نوران شريف مراد، الخروج الغامض، مستقبل بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، بيروت: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبريل 2016، ص06.

"الخيال سيكون مطلوبا لتطوير المؤسسات مع احترام فردية كل دولة"، ومع دخولها كانت عقبة بحق، ومشكلة كبيرة.[28]

فمثلا يتذكر الجميع لاءات رئيسة وزراء بريطانيا خلال الثمانينات مارجريت ثاتشر التي لخصت علاقة بريطانيا بأوروبا من خلال قول "لا" ثلاث مرات في جلسة لمجلس العموم عام 1990، كانت ثاتشر معارضة شرسة لمنح بروكسل حيث مقر المفوضية الأوروبية، أي للسلطات مركزية أو تشكيل ما يعرف باسم "الولايات المتحدة الأوروبية" وكانت طوال الفترة يظهر على بريطانيا عدم الاندماج مع الاتحاد الأوروبي بل هي تريد أخذ مغانمه وترك مغارمه، فوضعت قدما في أوروبا وأخرى خارجها مع الولايات المتحدة، وأخذت تلعب كما يقال على الحبلين حتى مجيئ ديفيد كاميرون بإجراء استفتاء على "البقاء أو المغادرة" بناء على اتفاق أعيد التفاوض عليه بشأن عضوية الاتحاد في برنامج حزبه لانتخابات عام 2015[29].

وعلى الرغم من أن أكبر الأحزاب البريطانية دعمت حملة البقاء في الاتحاد، فقد صوت الشعب لصالح المغادرة بنسبة 52% مقابل 48% في يوم 23 يونيو حزيران عام 2016 واستقلال كاميرون في الصباح التالي ليوم الاستفتاء وحلت تيريزا ماي محله، وهنا كانت الصدمة الكبرى والضربة الموجعة والتي لم تكن بالحسبان نهائيا، لأن مقصد الاستفتاء لم يكن من أجل تحديد البقاء أو الخروج، وإنما من أجل ابتزاز أوروبا بمزيد من المصالح والغنائم، وهذه ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها بريطانيا إلى التهديد بالاستفتاء لتحقيق مكاسب من الاتحاد ليست جديدة بل هي منذ السنوات الأولى لدخول بريطانيا في مكونات الاتحاد.

فبريطانيا قد أصبحت عضوا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية منذ كانون الثاني 1973، وكان احتفاظها بعملتها "الجنيه الإسترليني" وبقائها في التحاد كوسيلة لابتزاز الدول الأوروبية، لتحقيق مزيد من الخصوصية لبريطانيا داخل الاتحاد، فقد أجرت استفتاء سنة 1975 لتحسين شروط بقائها في الاتحاد والذي صوت البريطانيون فيه لصالح البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.[30]

[28] رامي حميد، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي...، دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو 2017، ص18.

[29] أسماء عز الدين، أبرز محطات بريطانيا في الاتحاد الأوروبي من الانضمام إلى الانفصال، جريدة الوفد المصرية، يونيو 2016.

[30] Vernon Bogdanon, Beyond Brexit : Towards a British constitution, Bloomsbury Publishing, Fab 2019,10.

وبالتدقيق وامعان النظر في سياسة حزب المحافظين الحاكم الذي كان يقوده كاميرون في موضوع الاستفتاء المذكور يدل أن كاميرون كان يتوقع أن تكون النتائج غير حاسمة كأن تكون متساوية فتكون بين أخذ ورد لتكون مجالا للإعادة أو تتخذ هذه النتائج غير الحاسمة مجالا للتفاوض من جديد مع الاتحاد، ولهذا كان حزب المحافظين نفسه يدير حملة البقاء في الاتحاد وحملة الخروج منه.

ولم تكن أي من الحملتين جادة فعلا في البقاء أو الخروج بقدر ما كانت جادتين في أن يكون الاستفتاء طريقا إلى تحقيق تنازلات إضافية من الاتحاد، ويرجع ذلك إلى أن كاميرون ورغم دعمه الاتفاق إلا أنه أبقى على عدم إلزام حزبه بدعمه فلو كان جادا في البقاء لطلب من حزبه أن يدعمه فيصوت للبقاء، ولكانت النتيجة تكون لصالح البقاء بقوة.

ولكنه تركه ينقسم على نفسه في التصويت، لأن المقصود ليس حصول أغلبية للخروج أو البقاء بقدر ما هو من أجل تحقيق المكاسب. ولكن نتيجة الاستفتاء كانت صدمة كبيرة جدا، ووضعت بريطانيا في مأزق كبيرا جدا، فلا هي تستطيع البقاء بعد الاستفتاء ولا هي قادرة على تحمل نتيجة الاستفتاء سياسيا واقتصاديا.[31]

المطلب الثاني : العلاقة الاقتصادية والتجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي

الفرع الأول : العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

إن تحديد الأثار الاقتصادية العامة لمغادرة الاتحاد الأوروبي أمر صعب ومثير للجدل وينطوي على افتراضات بشأن الاتفاقيات التجارية والهجرة و السياسة التنظيمية التي سيتم اعتمادها. كما يمكن لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن يجعل الاقتصاد أكثر أهمية أو أقل اعتمادا على القرارات المتخذة في هذه المجالات الرئيسية.

الفرع الثاني : العلاقات التجارية

تعد بريطانيا لاعبا رئيسيا في التجارة الدولية، وتمثل التجارة 58% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي ثاني أكبر مصدر في العالم وخامس أكبر مستورد للخدمات التجارية، وهي عاشر أكبر مصدر وخامس مستورد للسلع. والعملاء الرئيسيون لبريطانيا هم الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا والصين وفرنسا، وتأتي الواردات البريطانية أساسا من ألمانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا. وتصدر بريطانيا

[31] حسن محمد حسين حمدان، الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، "إستراتيجية البناء على رمال متحركة" جريدة رأي اليم، فبراير، 2019.

المركبات والذهب والأدوية، فضلا عن النفط. وارداتها الرئيسية هي مماثلة في الطبيعة (السيارات، الأدوية، الذهب، إلخ).

في عام 2016 وصل العجز التجاري إلى 25.4 مليار جنيه إسترليني، مقارنة بعام 2015. إلا أن المملكة لديها فائض في قطاع الخدمات.

عرفت العلاقات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي اتجاها إيجابيا قبل انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، ففي سنة 1962، كانت شكلت الصادرات إلى بلدان الاتحاد الأوروبي (الدول الخمسة عشر) 35% لترتفع إلى 42% سنة 1973. كما كانت الواردات من هذه الدول ذات اتجاه أقوى، حيث ارتفعت من 30% سنة 1962 إلى 43% سنة 1973. واستمر هذا الاتجاه بعد انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وتعمقت العلاقات التجارية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى أكثر خلال الفترة 1973-1990، حيث ارتفعت معدلات التصدير والاستيراد في بريطانيا إلى حوالي 60% خلال هذه الفترة.

في نهاية التسعينات، انخفضت حصة الواردات والصادرات انخفاضا كبيرا، لكن الواردات تأثرت بشدة جراء انخفاض القدرة التنافسية لأوروبا مقارنة بالمشاركين الجدد في التقسيم الدولي للعمل (الصين).

بعد الأزمة المالية العالمية انخفضت نسبة الصادرات، حيث تراجعت التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرين بشكل غير متناسب مع بقية العالم نتيجة للأزمة الخطيرة المستمرة في العديد من بلدان منطقة الأورو.

يمكن القول إن تجارة بريطانيا موجهة بشكل كبير نحو الاتحاد الأوروبي، إذ أن أكثر من 50% من صادراتها موجهة إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن أكثر من 50% من وارداتها تأتي من الاتحاد الأوروبي، ففي سنة 2016، قدرت التجارة الخارجية لبريطانيا (أي الصادرات والواردات في السلع والخدمات) 1570.988 مليار دولار، أي انخفاض قدره 4.33% مقارنة بنسبة 2015.[32]

[32] Organisation mondiale du commerce, Banque mondiale, dernières données disponibles.

وحسب تصنيف منظمة التجارة العالمية لسنة 2015، فقد تم تصنيف بريطانيا في الرتبة التاسعة عالميا من حيث تصدير السلع (28% من الإجمالي العالمي) والمرتبة الخامسة من حيث الاستيراد (37% من الإجمالي العالمي).

في عام 2016، بلغت صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي 236 مليار جنيه إسترليني (43% من إجمالي صادرات بريطانيا). وبلغت واردات بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 318 مليار جنيه إسترليني (54% من جميع واردات بريطانيا)[33].

تعادل التجارة حوالي 60% من اقتصاد بريطانيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الحواجز التجارية مع الاتحاد الأوروبي من خلال السوق الموحدة للإتحاد الأوروبي، وتعد بريطانيا أيضا عنصرا هاما في اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

فبوجود بريطانيا، يعتبر الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي أكبر منه في حالة جميع الاقتصادات الفردية الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين. ولكن بدون بريطانيا، فإن الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي سيكون مرتبا خلف الولايات المتحدة والصين.[34]

ووفقا للخزانة البريطانية، ساعدت السوق الموحدة الأوروبية على نمو وتطوير شبكة معقدة من الروابط الاقتصادية والمالية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي، وقد ساهمت هذه الروابط في نمو قطاع الخدمات في بريطانيا، التي تمثل حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا، بما في ذلك الصناعات الخدمية وأنشطة التصنيع المعقدة التي تعتمد على سلاسل التوريد عبر الحدود، إلى حد كبير مع دول الاتحاد الأوروبي.[35]

في مجال الخدمات التجارية، احتلت بريطانيا ثاني أكبر مصدر (7.3% من المجموع العالمي) وخامس أكبر مستورد (4.5% من المجموع العالمي) وقد يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى زيادات

كبيرة في التعريفات الجمركية في هذه القطاعات بالنسبة للواردات من بريطانيا. وفي مجالات أخرى مثل المعادن أو التكنولوجيا الكهربائية، تفرض المفوضية الأوروبية رسوما على الدولة الأولى بالرعاية

[33] Matthew Ward, Statistics on UK-EU trade, BRIEFING PAPER, Number 7851, 19 december 2017.

[34] Economic Implications of a United Kingdom Exit from European Union, Op. Cit, P:06.

[35] HM treasury Analysis; the long- term Economic Impact of Membership and its alternatives HM treasury, April, 2016, P:09.

في معظمها. وبالتالي فإن الخروج من الإتحاد الأوروبي قد يكون له تأثير قوي غير متجانس على قطاعات بريطانيا.

في سنة 2016، ساهمت الخدمات المالية وخدمات التأمين بمبلغ 124.2 مليار جنيه إسترليني في القيمة المضافة. كما أن هناك أكثر من مليون وظيفة في قطاع الخدمات المالية والتأمين (31% من جميع وظائف بريطانيا). وكان لدى بريطانيا فائض تجاري يزيد على 60 مليار جنيه إسترليني في القطاعين المالي والتأمين في عام 2016.

وفي الفترة 2015-2016، ساهم القطاع المصرفي وحده بمبلغ 24.4 مليار جنيه إسترليني في عائدات الضرائب البريطانية من خلال ضريبة الشركات وضريبة الدخل والتأمين الوطني ومن خلال ضريبة البنك[36].

سجل إجمالي صادرات الخدمات البريطانية (باستثناء السفر والنقل والمصارف) نموا قياسيا في عام 2016 [37]، فقد انتقلت من 123.2 مليار جنيه إسترليني في عام 2015 إلى 142.7 مليار جنيه إسترليني في عام 2016، أي بزيادة قدرها 15.8% كما سجلت واردات الخدمات الإجمالية في بريطانيا (السفر والنقل والمصاريف) نموا قياسيا في عام 2016، حيث ارتفعت من 10.2 مليار جنيه إسترليني إلى 68.7 مليار جنيه إسترليني بزيادة قدرها 17.4 %

وسجل قطاع المعلومات والاتصالات أقوى نمو في سنة 2016 بالنسبة لصادرات و واردات الخدمات في بريطانيا في سنة 2016، بزيادة قدرها 6.5 مليار جنيه إسترليني و5.1 مليار جنيه إسترليني على التوالي.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي المنطقة الجغرافية التي شهدت أكبر الزيادات في إجمالي الصادرات والواردات من الخدمات في بريطانيا، مع زيادات كل منها 9.2 مليار جنيه إسترليني و5.0 مليار جنيه إسترليني في سنة 2016.

[36] Gloria Tyla, Financial services; contribution to the UK economy BRIEFING PAPER Number 6193, 31 March 2017, the home of commons Library.

[37] Office for national statiscs, Bulletin Statistique, commerce international des services, Royaume-Uni, 2016.

وساهمت صادرات المنتجات المالية في بريطانيا بأكبر قدر من الزيادة في سنة 2016، حيث انتقلت من 14.9 مليار جنيه إسترليني في سنة 2015 إلى 18.4 مليار جنيه إسترليني سنة 2016.

وهناك ثلاثة أسباب محتملة لارتفاع تكاليف التجارة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي :[38]

- ارتفاع الحواجز التعريفية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.
- الحواجز غير التعريفية أمام التجارة (الناتجة عن أنظمة مختلفة ومراقبة الحدود، وما إلى ذلك) بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.
- تشارك بريطانيا في الخطوات المستقبلية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي نحو تكامل أعمق مما يقلل الحواجز غير الجمركية.

[38] Centre for Economic performance, POLICY ANALYSIS, Brexit or Fixit? The trade and Welfare Effects of Leaving the European Union, Norking paper, p:03.

المبحث الثاني : الأسباب و الآثار المتوقعة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

بتاريخ 23 جوان 2016، كانت ساعة الفصل وانفصلت بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي وتوجه البريطانيون للإدلاء بأصواتهم حول إمكانية الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، صوتت بموجبه بريطانيا لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي، وبنسبة بلغت 52% من الأصوات مقابل 48% صوتت ضد الخروج في ظل تجاوز إقبال الناخبين بنسبة 72% بمعنى أن أكثر من 17.4 مليون شخص في هذا الاستفتاء صوت للخروج من الاتحاد الأوروبي، تبع ذلك الدخول في مفاوضات طويلة انتهت بمغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي رسميا في 31 جانفي 2020 ومن ثم الدخول في فترة انتقالية تنتهي بنهاية السنة الحالية.

و بالتالي جعل هذا الاستفتاء أوروبا تفتقد لثاني قوة اقتصادية وأكبر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي، خاصة وأن بريطانيا كانت تتمتع بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا، وبالتالي فقد أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى طرح التساؤل المركزي التالي:

فيما تتمثل الأسباب والدوافع التي دفعت البريطانيين للتصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي؟ وماهي تداعيات هذا الاستفتاء على كلا الطرفين؟

المطلب الأول : الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى الخروج من الإتحاد الأوروبي

بدق ساعة " بيغ بن" التاريخية في لندن عند الساعة 23.00 من مساء الخميس الموافق لـ 31 ديسمبر/ كانون الأول 2020، خرجت بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي، بعد عضوية دامت نحو 50 عاما. ورغم خروجها إلا أنها استمرت في الخ طيلة 2020، على خلفية عدم اكتمال عملية الانتقال.

وخلال شهور أجرت بريطانيا والاتحاد الأوروبي مفاوضات مكثفة حول العلاقات بعد الخروج "بريكست"، وخاصة فيما يتعلق بالتجارة. ومع اكتمال الخروج الرسمي، فقد البريطانيون حق الإقامة الدائمة وتصاريح العمل في دول الاتحاد الأوروبي.

تقف مجموعة من العوامل والأسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **الهجرة :**

يعد موضوع الهجرة وحرية التنقل من بين أهم الموضوعات التي تحدد العلاقة بين بريطانيا وأوروبا، فبعد خمس سنوات من السياسات المتعلقة بالهجرة والتي صدرت في نهاية أوت من عام 2015 أن صافي الهجرة وصل إلى أعلى مستوى على الإطلاق. لذلك حاولت الحكومة البريطانية أكثر من أي وقت مضى تحقيق هدفها المتمثل بخفض صافي التدفقات من مئات الألوف من المهاجرين إلى عشرات الألوف.[39]

لذلك تعتبر الهجرة سببا رئيسيا للانسحاب البريطاني، فهي تمثل المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني فبريطانيا ترى أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، هؤلاء الذين أثروا على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي، فكثير من البريطانيين آمنوا بأن التدفق العالي لأعداد المهاجرين قد أضر بوظائفهم وأجورهم ونوعية حياتهم، فلقد نمت الهجرة كثيرا في العشرين عاما الماضية، إذ أن جزء كبير من هذا النمو كان من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، وخاصة بعد 2004 وانضمام ثمانية من بلدان أوروبا الشرقية (جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا وسلوفانيا).

كما تضاعفت أعداد المهاجرين ما بين عامي 1995 و2015 من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى الذي يعيشون في بريطانيا[40]، كنتيجة لقانون الاتحاد الأوروبي الذي ينص على أنه لا يمكن منع أي شخص من التنقل بحرية والعمل والعيش في أي دولة عضو في الاتحاد[41]، إذ قفز العدد من 0.9 مليون عام 1995 إلى 3.3 مليون عام 2015 وقدر معدل زيادة المهاجرين إلى بريطانيا ما بين1.5% إلى 5.3% من إجمالي عدد السكان، من بينهم 1.8% إلى 6.8% في سن العمل، حيث دخل إلى بريطانيا عام 2015 أكثر من 330.000 عامل أجنبي[42]، أغلبهم من أوروبا الشرقية والجنوبية، فوفقا لمكتب الإحصاءات الوطنية البريطانية، هناك حوالي 942.000 مهاجرا من شرق أوروبا، أغلبيتهم من الرومان والبلغار يعملون في بريطانيا، جنبا إلى جنب مع حوالي 791.000 مهاجرا من أوروبا الغربية[43].

---

[39] نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة من الأسباب والتداعيات" مجلة المستقبل العربي، العدد 461، جويلية 2017، ص41.

[40] Wadsworthe. J. and all, In; The Centre for Economic Performance (June 2016) BREXIT 2016; Policy Analysis. London; The centre for economic performance 2016, P:35.

[41] نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص42.

[42] ليلى لولاشي، " التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، المجلد السادس، العدد الثاني، جويلية 2021، ص 835-836.

[43] نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص42.

كما أن عدد الطلبات على الوظائف في بريطانيا أكبر بثلاث مرات عنه في فرنسا، وهو في ارتفاع مستمر يقدر ب 30.000 مهاجر إضافي في كل سنة، وهذا نتيجة النمو الاقتصادي الذي تعرفه بريطانيا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، لذلك يشكو البريطانيون من التنازلات التي تفرضها العضوية في الاتحاد الأوروبي على بلدهم لصالح العمال الأجانب، خاصة وأن المهاجر يستفيد من نفس المنح والمساعدات المالية الممنوحة للبريطانيين منذ عامهم الأول من الولوج إلى بريطانيا، مما يفرض ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والصحية وهو أمر غير مقبول بالنسبة للبريطانيين[44]، حيث يشعر البريطانيون أن المهاجرين أثروا بصورة كبيرة على تكلفة الاقتصاد وعلى الإيرادات الضريبية، وأن هو يتهم الوطنية كانت تتعرض لهجوم (فالقيم البريطانية التقليدية يجري تهميشها من خلال التركيز على تلبية حاجات الفئات الأجنبية وأديانهم ومعتقداتهم). وأن هذا التدفق يشكل ضغط كبيرا على التعليم والرعاية الصحية والإسكان.[45]

علما أن ما يقارب من 3/1 من هؤلاء المهاجرين يأتون لأسباب تتعلق بالعمل، إذ يعتقد أن أنصار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأن سياسة حرية حركة المهاجرين تزيد من معدل البطالة، بمعنى أن الأجانب يستحوذون على عروض العمل بسبب أجورهم المنخفضة، مما أدى إلى ارتفاع عدد البريطانيين العاطلين عن العمل، لذا فهم يؤمنون بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيحرر سوق العمل وتعود الوظائف للبريطانيين وستنخفض البطالة، وفي هذا الإطار فقد أشار المكتب البريطاني للإحصاء في ماي 2017 إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا في السنة التي تنتهي في ديسمبر 2016 بلغ 248 ألف بانخفاض بلغ 84 ألف عن العان الذي سبقه، حيث يرى الكثير من المحللين بأن معدل الهجرة نحو بريطانيا سينخفض بنسبة 50% سنويا، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد البريطاني من اجمالي الناتج الوطني بنسبة1% [46]

فضلا عن ذلك في السنوات الأخيرة تم تمرير التشريعات الخاصة بنظام المستشفيات في بريطانيا، وهي أن تكون مفتوحة بالكامل لأعضاء الاتحاد الأوروبي الأخرين، هذا النظام يكلفها المليارات سنويا،

[44]ليلى لولاشي، المرجع السابق، ص836.

[45]نوار جليل الهاشم، المرجع السابق، ص42.

[46] Jonathan Wordsworth, S.D.Brexit and impact of immigration on UK. London: centre for economic performance, (undate), P04

وأدى هذا إلى زيادة تكلفة الأطباء والممرضين الإضافيين فقط، ولكنه أدى أيضا إلى زيادة فترات الانتظار للمواطنين البريطانيين الذين دفعوا الضرائب للحفاظ على هذه الخدمة قيد التشغيل.[47]

2. فقدان السيادة الوطنية :

تعتبر مسألة السيادة الوطنية من المشاكل العالقة منذ تاريخ انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، كما أنها تشكل نقطة التقاء بالنسبة لكل الحكومات التي مرت سواء كانت محافظة أو عمالية وقد دافعت بريطانيا عن فكرة استمرار الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، لكنها كانت دائما تعارض فكرة التكامل السياسي، حيث شجعت السوق الأوروبية المشتركة وأرادت جعل هذا الكيان ذو طابع اقتصادي تجاري بحت يحقق مصالحها ومصالح حلفائها خاصة منهم الولايات المتحدة الأمريكية.[48]

بالمقابل يرى البعض أن عضوية الاتحاد الأوروبي هي غير ديمقراطية لأن المفوضية الأوروبية، مؤسسة غير منتجة، ولديها احتكار على كل تشريعات الاتحاد الأوروبي (هذه التشريعات لم يتم التصويت عليها في البرلمانات الوطنية)، كما أن لديها القدرة على إصدار لوائح ملزمة تلقائيا لجميع الدول الأعضاء، فعضوية الاتحاد الأوروبي تنطوي على التخلي عن بعض السيطرة على الشؤون الخاصة للدول،

النائب العمالي كيت هوي أن الاتحاد الأوروبي هو محاولة لتحل محل القوة الديمقراطية للشعب بإرادة دائمة لمصالح الشركات الكبرى.[49]

وفي هذا الإطار يرى جزء من الفاعلين السياسيين والمواطنين البريطانيين أن قرارات المفوضية الأوروبية ليست شرعية لأنها صادرة عن هيئة غير منتخبة من قبل البريطانيين، وبالتالي بفضل هؤلاء الفاعلون السياسيون يجب إعادة كل السلطات إلى البرلمانات الوطنية وأن يكون لها الحق في رفض أي تشريع يصدر على المستوى الأوروبي ويتعارض مع تشريعات الدول ومصالحها القومية، إذ أصبح الناخب البريطاني على قناعة بأن الخروج من الإتحاد الأوروبي يعني إعلاء صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية والاتحادية، وهو ما سيسهم في

[47] نوار جليل الهاشم، المرجع السابق، ص42.

[48] عبد الحكيم ذهبي، إسماعيل دبش، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، مجلة العلوم القانونية السياسية، المجلد 11، العدد2، سبتمبر 2020، ص613.

[49] نوار جليل الهاشم، المرجع السابق، ص42.

إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن، لذلك دعا المواطنون إلى التصويت بالخروج من الإتحاد الأوروبي.[50]

وكل هذا يعني تخلي بريطانيا عن بعض سيادتها وسلطتها وقوانينها البرلمانية لصالح البرلمان الأوروبي خاصة وأن قواعد المنظمة العالمية للتجارة تقضي بأن أي شكل متقدم نسبيا من التكامل الاقتصادي يتطلب نقل السيادة من الهيئات المحلية إلى الهيئات المشتركة، حيث لم تخف بريطانيا في هذا الشأن من سيطرة دول اليورو الـ (19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الإنضمام إليه، أصبح المحور الرئيسي اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي وأصبحت جميع القرارات المتخذة تتطلب في البداية التفاوض من قبل أعضائها، ثم تعرض بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة[51].

بالمقابل فإن الخروج من الإتحاد يمكن بريطانيا من بناء تعاون أقوى مع المؤسسات الدولية الأخرى، حيث ستكون بريطانيا قادرة على المطالبة بحق العودة إلى مياهها الإقليمية وخاصة فيما يتعلق بالصيد، وتغيير ظروف العمل، وتحرير نفسها من التزامات الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة لمتجددة وانشاء سوق اقتصادية أكثر حرية، فضلا عن الحرية لاستعادة العادات والتقاليد البرلمانية.[52]

3. التذمر من رسوم العضوية والضرائب:

يفرض الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الدولية رسوما على الدول المنظمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، ولكن بريطانيا التي اعتمدت سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كامل خزينتها حيث يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يوميا، ويمكن تخصيص تلك المبالغ المالية في مجالات الصحة والتعليم[53]، لذلك يرى مؤيدو الخروج (البريكست) أن خروج بريطانيا سيوفر لها ما يقارب 19 مليار جنيه إسترليني، خاصة وأن اللوائح الأوروبية تكلف الاقتصاد البريطاني سنويا ما يقارب 33 مليار جنيه إسترليني[54].

---

[50] إيمان مصطفى محمد، كارزان محمد قادر، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 35-36، العراق، 2017، ص1063.

[51] ليلى لولاشي، المرجع السابق، ص837.

[52] نوار جليل الهاشم، المرجع السابق، ص42.

[53] عبد الحكيم الذهبي، إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص614/ كذلك: إيمان مصطفى محمد، كارزان محمد قادر، مرجع سابق، ص1063.

[54] ليلى لولاشي، المرجع السابق، ص838.

وبالتالي فإن مغادرة الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى توفير التكاليف على الفور، حيث أن البلاد لن تسهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي، إذ أنه في عام 2015 دفعت بريطانيا حوالي 13 مليار جنيه إسترليني كرسوم عضوية للاتحاد الأوروبي لكنه تلقى أيضا 4.5 مليار جنيه إسترليني كرسوم عضوية للإتحاد الأوروبي، وهذا المبلغ كبير يؤدي إلى استياء من قبل الكثير من الناس، لذلك فإن الخروج من شأنه أن يمكن من استخدام تلك الأموال بشكل فعال في مجال البحث العلمي والصناعات الجديدة.[55]

وبالمقابل يضطر دافعو الضرائب البريطانيون إلى مساعدة الدول الأوروبية الأخرى بدلا من الحصول على السلع والخدمات من هذه الدول، حيث لا تزال الضرائب البريطانية تستخدم لإعطاء الحكومات الأوروبية الأخرى مبالغ ضخمة من المال، وهذا يحرم الشعب البريطاني العمل والمزايا التي يجب أن يكون عليها المواطن البريطاني[56].

4. الأزمات المتكررة لمنطقة اليورو:

يتهدد المشروع الأوروبي العديد من الأزمات المالية والاقتصادية التي عانت بها بعض دول الاتحاد في منطقة اليورو تدعم رغبة معسكر الخروج في فصل أنفسهم عن القيود الأوروبية خاصة وأن بريطانيا وعلى الرغم من أنها ليست عضو في منطقة اليورو إلا أنها عانت من عدوى الأزمات المصرفية والديون السيادية (2010-2012) بسبب علاقاتها التجارية والاقتصادية والمالية القوية مع الدول الأعضاء في منطقة اليورو، ففشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل في البنك المركزي الأوروبي في حل معضلات هيكلية للاقتصاديات الأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا إلى اعتماد الفائدة السلبية وعدم التمكن من الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم) إلى مستويات 2% جعل الجميع أمام استحقاق المساءلة من قبل مجتمعاتها.[57]

5. التخلص من أعباء الاقتصاد الوطني :

يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي عبئا على الإقتصاد البريطاني، حيث يتم تخصيص مبلغ ضخم من المال للإنفاق في السلبيات الزراعية المشتركة مثلا، بسبب البيروقراطية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إذ يعتبر بعض المختصين بأن بقاء بريطانيا ضمن عباءة الاتحاد الأوروبي هو مسألة غير

[55] نوار جليل الهاشم، المرجع السابق، ص44.

[56] نفس المرجع، ص44.

[57] ليلى لولاشي، المرجع السابق، ص837-838.

حيوية للاقتصاد البريطاني، فعند النظر إلى الفرص التجارية لبريطانيا نجدها أكثر شمولية مع العالم، فالخروج من الاتحاد الأوروبي سوف يسمح لها باتخاذ القرارات المستقلة اللازمة لتحسين التجارة الثنائية مع مختلف دول العالم، بما يعزز علاقاتها السياسية مع تلك الدول، كما أنه من شأن خروج بريطانيا من الاتحاد أن يسبب المزيد من المرونة في تحديد البلدان التي ستنخرط سياسيا واقتصاديا والاستفادة منها بشكل مناسب من قبل الحكومة البريطانية، وبالتالي فإن ترك الاتحاد الأوروبي يمثل بداية العصر الذهبي للاقتصاد البريطاني[58].

6. **التخوف من الإرهاب المتصاعد في أوروبا :**

بعد الهجمات الإرهابية التي طالت عددا من الدول الأوروبية مثلما حدث في بروكسل وباريس، أصبحت حرية التنقل بين الدول محل تخوف وريبة من قبل مواطني الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انقسام دول الاتحاد فيما يخص تغليب أولية الطابع الأمني على الطابع الاقتصادي والإنساني خاصة اتجاه اللاجئين[59]. مما دفع بالمواطن البريطاني إلى التفكير في الانفصال عن الاتحاد الأوروبي بغرض التوقف عن العمل باتفاقية الحدود المفتوحة بين الدول، بما يحد من حركة المواطنين الأوروبيين، وبالتالي تفادي دخول الإرهابيين إلى بريطانيا عبر الحدود، وهو ما سيوفر أسبوعيا لحساب الخزينة البريطانية الأعباء المخصصة لهذا الغرض.[60]

بالمقابل يعتبر العقيد ريتشارد كيمب، وهو رئيس سابق للفريق الدولي لمكافحة الإرهاب في مكتب رئيس الوزراء ، بأن خروج بريطانيا سيكون مفيدا أمنيا حيث سنكون مرة أخرى قادرين على تحديد من يدخل ومن لا يدخل بريطانيا، إذ أن الميزة الرئيسية ليوروبول هو أنه يتم تعقب واعتقال المجرمين الذين يعبرون الحدود من قبل القوات المتعددة الجنسيات، ومع ذلك فبريطانيا تعد جزيرة واحتمال عبور المجرمين لحدودها منخفض جدا، ما يجعل الميزة الرئيسية ليوروبول لا حاجة لها إلى حد ما، وإذا كانت أهداف بريطانيا هي محاربة الإرهاب العالمي، فمن المؤكد أنه سيكون أكثر فائدة من خلال تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث سيكون التركيز أقوى كثيرا على معالجة هذه المسألة[61].

---

[58] نوار جليل الهاشم، المرجع السابق، ص 44-45.

[59] موسى علي الدادا، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على ايرلندا الشمالية وويلز واسكتلندا" المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، سبتمبر 2020، ص48.

[60] ليلى لولاشي، المرجع السابق، ص839.

[61] نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص45.

7. الافتقارإلى الديمقراطية :

يرى بعض البريطانيين بأن نظام الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التي يحق لها وضع مشاريع قوانين على البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من قبل الشعوب الأوروبية[62]، كما يرى البعض أن أزمة الديمقراطية التمثيلية في أوروبا يعتبر دافع لخروج بريطانيا من عباءة الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح السكان لا يشعرون بأنهم قادرون على التأثير على القرارات وأن ممثليهم ينفذوا رغباتهم الخاصة لا مصلحة الشعب، مما دفع لبروز اتجاه يدعو إلى خلق مجالات واسعة من الحرية والاستقلال[63].

كما ترتبط بريطانيا بالمثل الديمقراطية من خلال وصفها بأنها "أقدم المجتمعات الديمقراطية وأكثرها عراقة"، وفي المقابل يتم تأطير أوروبا القارية كتهديد "للتاريخ الدستوري الوطني البريطاني ومبادئ الحرية والديمقراطية، حيث يوفر هذا الترتيب المفاهيمي أساسا إيديولوجيا قويا لجميع قضايا السياسة بما في ذلك مسألة الهجرة، كما يدعي نايجل فراج Farage Nigel أن بريطانيا مختلفة بسبب جغرافيتها بحيث يصرح الحقيقة أننا لا ننتمي إلى الاتحاد الأوروبي ... بريطانيا مختلفة ... إن موقعنا الجغرافي يميزنا ... تاريخنا يفصل بيننا... إن مؤسساتنا التي أنتجها هذا التاريخ قد جعلتنا نفرق ... نحن

نفكر بشكل مختلف. نحن نتصرف بطريقة مختلفة... تعود جذور القانون العام إلى سبعة أو ثمانية أو تسعمائة عام، حقوق مدنية..."[64].

8. صعود اليمين المتطرف إلى أوروبا :

يلعب صعود اليمين المتطرف في أوروبا دورا في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فوسط أزمة المهاجرين والنمو الاقتصادي البطيء وتزايد خيبة الأمل في الاتحاد الأوروبي حققت أحزاب اليمين

---

[62] هزاز سلوم، تداعيات بريكيست على بريطانيا والاتحاد الأوروبي، بحث مقدم للحصول على ديبلوم في الشؤون الدولية والديبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، سوريا، 2019، ص06.

[63] زازة محمد رضا، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومسألة الهجرة الغير شرعية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، مارس 2020ن ص234.

[64] سفيان جيران، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأثره على حرية حركة المهاجرين قراءة في السيناريوهات، مجلية العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، ديسمبر 2020، ص125.

المتزايد عددها في البلدان الأوروبية مكاسب انتخابية، فبالنسبة لهذه الأحزاب يعتبر مزيج أزمة منطقة اليورو مع موجة اللاجئين في أوروبا قد خلق الظروف المثالية للوصول إلى الحكم وتتصف هذه الأحزاب بعدائها لفكرة الاتحاد الأوروبي واللاجئين.[65]

9. المكانة والنفوذ الدولي :

تملك بريطانيا تاريخ طويل كلاعب رئيسي في السياسة الدولية، كما أنها عضو في العديد من المنظمات الدولية كـ G20، G7، وحلف شمال الأطلسي وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، فضلا عن أن لها ثلاث قنوات رئيسية على مستوى نفوذها الدولي كالاتحاد الأوروبي، والشراكة الاقتصادية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

والعلاقات الثنائية والمؤسسية الرئيسية الأخرى، حيث يعتقد البريطانيون بأن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف وفي حال خروجهم من الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية أكثر والحصول على مكانة أفضل، وكانت خسارتهم بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي يضاهي انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الإطار يعتبر بوريس جونسون على: " أن إستفتاء البريكست فرصة لاستعادة بريطانيا السيطرة الكاملة، فضلا عن مبالغ كبيرة ستستردها وسيكون لها القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية ونظامها التشريعي.[66]

المطلب الثاني : التداعيات المتوقعة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

إن تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تخص بالأساس المجال الاقتصادي وما يرتبط به مباشرة من قطاعات على أساس أن الاتحاد الأوروبي الذي انسحبت منه بريطانيا هو إطار للتكامل الاقتصادي المقام الأول، ولكن هذا لا يمنع من متابعة التداعيات في المجالات الأخرى.

إن الأثار المترتبة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عديدة ومتنوعة لا يمكن حصرها بأي حال من الأحوال، والسبب في ذلك أن تداعيات هذا الخروج في استمرار وتلاحق ولم تتكشف كلها، وفي هذا البحث سيتم التطرق على بعض الجوانب المتأثرة لهذا الخروج ومنها: الاقتصاد والتجارة والاستثمار الأجنبي، سواء على بريطانيا أو على الاتحاد الأوروبي.

[65] سفيان جيران، المرجع السابق، ص235.

[66] إيمان مصطفى محمد، كازران، محمد قادر، مرجع سابق، ص1064.

الفرع الأول : تداعيات البريكست على بريطانيا

إن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيولد تداعيات قد تكون سلبية على الداخل البريطاني، وهي كما يلي:

أ. انخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني :

من تداعيات البريكسيت فقدان الجنيه الإسترليني 10% من قيمته في يوم واحد، فقد إنخفض الجنيه الإسترليني بالفعل إلى أدنى مستوى له منذ 30 عاما، لذلك يتساءل المستثمرون إذا كانت حكومات منطقة اليورو لديها الإدارة السياسية والدعم الشعبي لتعزيز بنية الاتحاد النقدي الأوروبي، كما أن عدم اليقين حول التكاليف الاقتصادية للتصويت لمغادرة الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى التراجع الملحوظ في الجنيه، ولكن على أساس سنة كاملة تفترض التوقعات أن التصويت للخروج يعني أن متوسط قيمة الجنيه الإسترليني مقابل اليورو والدولار الأمريكي في عام 2016 سيكون أقل بنسبة (14-15)% مما كان عليه في عام 2015[67].

و في هذا الإطار فقد إنخفضت قيمة الجنيه الإسترليني من 1.2845 يورو إلى 1.1325 يورو فب 27 ماي 2019، مرورا بنقطة منخفضة بلغت 1.0771 يورو في 29 أوت 2017، يؤدي إلى إنخفاض الجنيه و هو ما يترجم إلى ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية أي ادخال التضخم المستورد، وتجاوز معدل التضخم 2% الذي حدده بنك إنجلترا، حيث بلغ في سنة 2018 نسبة 4.2% بعد أن كان 2.7% في عام 2017، وبالمقابل فإن معدل التضخم منخفض في منطقة اليورو.[68]

ويعتبر هذا الانخفاض حسب كاترين ماتيو Catherine Mathieu شيئا غير مضر نظرا للعجز التجاري الكبير المسجل في بريطانيا منذ عده سنوات, ثم إن سعر الجنيه كان أغلى من سعر اليورو, وإنه ليس لهذا الانخفاض في رأيها وهذا على عكس ما صرح به مارك كارني محافظ بنك إنجلترا المركزي انعكاسات سلبية على التضخم, و إذا كان من المحتمل أن يسهم انخفاض العملة في ارتفاع الأسعار على المستهلكين البريطانيين, فإن هذا الانخفاض سيشجع في المقابل السياح الأجانب واليابانيين منهم خاصة على الاستهلاك لأن معدلات الصرف تصبح مفيدة لهم مما يزيد من قدرتهم الشرائية.[69]

[67] نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص48.
[68] ليلى لولاشي-مرجع سابق-ص841
[69] سلوى بن جديد, تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة ،العدد 206,أكتوبر 2016,ص111

ب. التباطؤ في النمو على المدى القصير:

سيؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى ركود إقتصادي يتوقع البعض أن يدوم سنتين أو ثلاث سنوات مع سيادة شكوك كبيرة بالنسبة لبريطانيا والاتحاد الأوروبي على حد سواء، ووجود مناخ صعب للنمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار يذكر أن أكبر بنك أوروبي إتش.بي.سي والبنك الأمريكي جي.بي مورجان صرحا باحتمال نقل مئات المناصب والوظائف خارج بريطانيا (1000 بالنسبة للأول، وما بين 1000 و4000 بالنسبة للثاني) وهناك من يتوقع على مدى أبعد سقوطا للناتج الداخلي الخام البريطاني بنسبة 3 إلى 9% في حالة فرض الضريبة الجمركية على صادرات بريطانيا نحو السوق الأوروبية الموحدة، التي تمتص نصف صادرتها، التي يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الرئيسي لها، وأن وارداتها يفترض أيضا في هذه الحالة أن تصبح أكثر تكلفة.[70]

ت. التداعيات على التجارة الخارجية :

إحدى المشكلات التي ستواجه بريطانيا في حال الخروج هي أن الأغلبية العظمى من تجارتها هي مع الاتحاد الأوروبي (50%، وهي قد تكون معرضة للخطر، إذ أن إقامة علاقات تجارية مع بلدان خارج الاتحاد الأوروبي لن يكون فكرة جيدة، وسيجعلهم يواجهون صفقات تجارية جديدة، وقضايا التعريفات الجمركية، كما هو الحال في التعامل مع الصين وأمريكا والبرازيل وهذا قد يستغرق سنوات من المفاوضات، لذلك فإن حكومة بريطانيا تأمل في تأمين صفقات تجارية مع دول من خارج الاتحاد الأوروبي، كما أن من شأن أي اتفاق تجاري أكثر محدودية مع الاتحاد الأوروبي أن يعطي بريطانيا قدرة أقل على الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة بما في ذلك من خدمات، التي تشكل ما يقارب نحو 80% من الاقتصاد البريطاني، لذلك فسوف تفقد الوصول إلى اتفاقيات تجارية مع أكثر من 50 دولة من خارج الاتحاد الأوروبي، فضلا عن ذلك سيكون هناك ضررا أيضا في المقام الأول عن طريق الحد من التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث ستمنع مغادرة الاتحاد الأوروبي بريطانيا من الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة في المستقبل والتفاوض مع الاتحاد الأوروبي مثل التجارة عبر الأطلسي والشراكة الاستثمارية.[71]

ث. التداعيات على الناتج المحلي الإجمالي :

[70] سلوى بن جديد- مرجع سابق ص111
[71] نوار جليل هاشم – مرجع سابق – ص47- 48

من المتوقع أن الناتج القومي الإجمالي البريطاني سينخفض بنسبة 6.6% بحلول عام 2030، في حين أن بريطانيا إذا استمرت في الاتحاد فإن الناتج القومي كان سيرتفع بنسبة تتراوح ما بين 4.3% و4.4% خلال عامين، أما عن حصة الناتج المحلي لكل بريطاني ستنخفض 3% ووفقا لخبير اقتصادي في بنك إنجلترا فإن البريكست منذ التصويت عليه في عام 2016 يكلف الاقتصاد البريطاني سنويا نحو 51 مليار دولار أو ما يعادل مليار دولار أسبوعيا.

ويقدر الخبير الاقتصادي أن بريطانيا تخسر منذ التصويت على البريكست نحو 2% من اجمالي الناتج المحلي أو ما يعدل 100 مليار دولار خلال العامين الماضيين،[72] وبالتالي فإن تراجع الناتج المحلي إضافة إلى عدم الاستفادة مما يوفره الاندماج الاقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار الخارجي المباشر وما له من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية.[73]

ج. **الخسائر الاقتصادية :**

تشير دراسة حديثة صادرة عن وحدة أبحاث بلوم بيرغ أن الخسائر الاقتصادية منيت بها بريطانيا منذ مباحثات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي إلى بداية الثلاثي الأول من 2020 بنحو 130 مليار جنيه إسترليني (170 مليار دولار)، وتوقعت أن يضاف إليها خسائر أخرى بقيمة 70 مليار جنيه إسترليني إلى نهاية العام الجاري، وتقترب إجمالي الخسائر المتوقعة من بلوغ 200 مليار جنيه إسترليني من اجمالي مساهمات بريطانيا في موازنة الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الـ 47 الماضية والتي تقدر بـ 215 مليار يورو وفقا لحسابات مجلة فوربس.[74]

ح. **مستقبل برامج الاتحاد الأوروبي في بريطانيا :**

من شأن البريكست أن يحرم بريطانيا خامس قوة في العالم من عدة مليارات يورو في شكل برامج يمولها الاتحاد الأوروبي خاصة في مجالي الفلاحة والبحث، حيث سيفقد الفلاحون البريطانيون مساعدة أوروبية تبلغ نحو 4مليارات يورو، كما سيختل سير بعض الفروع منها فرع الحليب والأغنام الذي يحتمل أن يتعرض إلى متاعب كبيرة بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفي المقابل ستعفى بريطانيا من المساهمة المالية في ميزانية الاتحاد المقدرة بـ250 مليون جنيه في الأسبوع أي نحو

[72]أيمن عمر – البريكسيت وتداعياته الإقتصادية - النهار - تم نشره بتاريخ 2019/19/03- شوهد بتاريخ 2021/08/07
[73]إيمان تمرابط ،خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية ،المجلد 9، للعدد1 مارس 2018 ص228
[74]خسائر بريطانيا من البريكسيت تعادل مساهماتها خلال 47 عاما في موازنة أوروبا, العربية, نشر بتاريخ 31 جانفي 2020

325 مليون يورو، وقد بلغت هذه المساهمة قيمة 16.7 مليار يورو سنة 2015، لكن هذا المبلغ لا يشكل بصفة عامة سوى نسبة 0.5% من الناتج الداخلي الخام البريطاني.[75]

خ. **التداعيات على قطاع الخدمات المالية :**

بمغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي فإن الحكومة البريطانية سوف تحتاج إلى فصل الإطار التنظيمي عن قانون الاتحاد الأوروبي الخاص بالقطاع المالي. وبغض النظر عن نتيجة مفاوضات الخروج، ستكون هذه المهمة كبيرة ومعقدة.[76]

وبالنسبة لمعظم أنواع الخدمات المالية، تمثل تشريعات الاتحاد الأوروبي الغالبية العظمى من الإطار التشريعي من بريطانيا، سواء كانت قابلة للتطبيق مباشرة أو أن توجيهات الاتحاد الأوروبي يتم نقلها إلى قانون بريطانيا. وتنظم توجيهات الاتحاد الأوروبي يتم نقلها إلى قانون بريطانيا. وتنظم توجيهات الاتحاد الأوروبي ولوائحه التنظيمية، كل من الأعمال الاحترازية والتسيير في جميع القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين واستثمارات الجملة والتجزئة وتوفير البنية التحتية للسوق والدفع ونظم المقاصة والتسوية ومجموعة من الأنشطة الأخرى. وسيكون أحد الاعتبارات لحكومة بريطانيا هو كيفية تجنب الثغرات التنظيمية في الإطار التشريعي المحلي في بريطانيا بمجرد أن تتوقف معاهدات الاتحاد الأوروبي عن تطبيقها. وهذا من شأنه أن ينطوي على أسئلة حول الكيفية التي يمكن أو ينبغي أن تعتمد بها التشريعات الأوروبية الحالية في القانون المحلي.

وهناك اعتبار آخر هو وضع الشركات البريطانية التي تم الترخيص لعملياتها التجارية القائمة في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، والشركات القائمة في دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي، تملك الشركات المالية البريطانية (بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومديري الأصول) عموما الحق في بيع الخدمات المالية ونشاء فروع في أي مكان في الاتحاد الأوروبي دون أن تكون هناك بلدان أخرى قادرة على فرض متطلبات مختلفة أو إضافية.

توقع تحليل صندوق النقد الدولي في جون 2016 أن معدل النمو الاقتصادي في بريطانيا سيتباطأ إلى 1.6% في عام 2016، أي حوالي 0.5% دون التقديرات السابقة، ويرجع صندوق النقد الدولي هذا

[75] Catherine Matthieu .in Pascal Herard (brexit .quelles conséquences pour l'union européenne et la grande Bretagne ?)
[76] The process for withdrawing from the European union, p:18
منشور متاح على : www.gou.uk/gouvernement/publicationslkq:v

الانخفاض في تقديراته إلى عدم اليقين بشأن طبيعة العلاقة الاقتصادية طويلة الأمد لبريطانيا مع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم، والتي يعتبرها أكبر في المدى القريب على الاقتصاد البريطاني، كما قدر الصندوق أنه بحلول عام 2019، يمكن لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خفض الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا بنسبة 1.4% في ظل الافتراضات الأكثر تفاؤلا وبنسبة 5.6% في ظل الافتراضات الأكثر تشاؤما.[77]

وذهب أيضا إلى أن دول منطقة الأورو التي تربطهم علاقات وثيقة مع بريطانيا في التجارة والتمويل ستكون الأكثر تضررا من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حيث من المرجح أن تكون أيرلندا ومالطا وقبرص ولكسمبورغ وهولندا وبلجيكا الأكثر تضررا.

د. التداعيات الداخلية على الاقتصاد القومي :

فيما يتعلق بالاقتصاد، فإن الخروج سيحرر بريطانيا من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل عند 3% من الناتج المحلي الإجمالي، والسقف المحدد للدين العام عند 60% من الناتج المحلي الإجمالي ومن مراقبة المفوضية الأوروبية.

في القطاع المالي، ستفتقد المؤسسات المالية "جواز السفر" الذي يسمح لها ببيع خدماتها المالية إلى الدول الثمانية والعشرون في الاتحاد، وبعض البنوك والمؤسسات المالية الكبرى كانت قد قالت إنها

ستنقل قسما من نشاطها إلى داخل الاتحاد في حال خروج بريطانيا، ثم إن باريس يمكن أن تتحول إلى المركز المالي لمنطقة اليورو بخروج بريطانيا من الاتحاد وستكون معفاة بحكم الواقع من أداء مساهمتها فيه والتي تقدر بـ 16.7 مليار يورو، إلا أن صادرتها للاتحاد والتي تقدر بحوالي 50% من مجموع الصادرات، ستخضع لقانون الرسوم الجمركية المفروضة على الدول خارج الاتحاد بما أن بريطانيا أصبحت كذلك، كما سترتفع كذلك كلفة الواردات، كما أن هناك خشية من انخفاض الجنيه الإسترليني، ما يعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن البريطاني، كما سيختفي الدعم الأوروبي خاصة في ميدان البحث العلمي.

[77]Economic implications of a United Kingdom exit from the European Union, op cit, p:06

ومؤيدو حملة الخروج يقولون إنه من صالح الاتحاد الأوروبي التفاوض على اتفاقية تجارة حرة مع بريطانيا حتى بعد أن تخلت عن عضويته.[78]

ويرى محللون اقتصاديون في بريطانيا ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي الانسحاب سيجعل بريطانيا "أفقر" وفقا لرؤى متفاوتة لحجم التأثير، حيث أكدت دراسات اقتصادية أعدها البنك الدولي أن خروج بريطانيا من الاتحاد سيؤدي إلى خسارة بريطانيا الاتفاقيات التجارة الحرة وحوالي 224 مليار جنيه إسترليني[79].

فضلا عن تراجع الجنيه الإسترليني، الذي يعد من أبرز المشكلات البريطانية، حيث يعد سيناريو تراجع قيمة الإسترليني محتملا والذي بدت ملامحه عقب استفتاء الخروج عام 2016، حيث تراجعت قيمة الجنيه الإسترليني ووصلت إلى أدنى مستوى لها منذ 1985 مقابل الدولار في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الذهب ليحقق مكاسب تاريخية بلغت 22% من قيمة الذهب بما يعادله بالعملة البريطانية.

ذ. تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على سوق العملات :

اليورو: خسر ما يقارب 400 نقطة مقابل الدولار الأمريكي منذ استفتاء بريكسيت، ولا يزال يتحرك في اتجاه هابط مع استمرار حالة عدم اليقين حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو، خاصة مع تزايد المخاوف من خروج دول أخرى مع ازدياد الأصوات المساندة للأحزاب اليمنية الداعية للانفصال عن أوروبا في عدة دول، كهولندا وإيطاليان، اليونان وفرنسا، أضف على ذلك المشاكل المتعلقة بضعف النمو الاقتصادي ومشاكل البنوك الأوروبية. ومع ذلك يبقى اليورو في موقف جيد مقابل الجنيه الإسترليني الذي كان أكبر المتضررين.

الدولار: منذ عشرات العقود كان الدولار الأمريكي العملة الرئيسية المستعملة لمعظم دول العالم في الاحتياطات النقدية، مدعوما بقوة الاقتصاد الأمريكي ومقدرته على التكيف مع الأزمات، ومنذ 23 يونيو 2017، عرف الدولار ارتفاعات قياسية مقابل العملات الأوروبية، فقد انخفض زوج اليورو/ الدولار الأمريكي من مستوى 1.14 إلى ما دون مستوى 1.11، في حين تراجع زوج الجنيه الإسترليني / الدولار الأمريكي من مستوى 1.50 إلى ما دون مستوى 1.30. ونظرا لاستمرار المخاوف الاقتصادية

[78] محمد عله ،" الأثار الإقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا "،مجلة الحقوق ، الجزائر ، العدد 34 يونيو 2019 ص362 -363

[79] إيناس عبد الله ، ما بعد البريكسيت: هل تفقد لندن مكانتها في العالم ? ، بيروت ، 20 مايو 2019 ص03

وحالة عدم اليقين في منطقة اليورو، يرجع أن يستمر الدولار في ارتفاعه مقابل اليورو والجنيه الإسترليني، خاصة لو قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع نسب الفائدة.

الجنيه الإسترليني: كان أبرز المتضررين من حدث الانفصال، حيث عرف انخفاضات قياسية أمام العملات الأخرى مسجلا أدنى مستوى له خلال 31 عاما.

سبب أخر يجعل الجنيه الإسترليني يعاني هو الديون السيادية للمملكة المتحدة التي تقدر بـ 1.72 تريليون جنيه ما يمثل 90% من الناتج المحلي الإجمالي والشك الذي يحوم حول قدرتها على سداد ديونها خاصة في حالة دخول اقتصاد المملكة في حالة ركود، مباشرة بعد إعلان نتائج الاستفتاء أعلنت وكالة التصنيف الانتمائي المعروفة "ستاندارد أند بورز" خفض التصنيف الانتمائي للمملكة المتحدة من علامة "AAA" إلى "AA" ويتوقع أن تستمر معاناة الجنيه أمام العملات الأخرى خاصة الدولار الأمريكي والفرنك السويسري مع استمرار الغموض بشأن مستقبل المملكة المتحدة وخاصة لو قام البنك المركزي باتخاذ سياسات تيسيرية لتحفيز الاقتصاد.

ر. سوق السلع بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي :

الذهب: كان المعدن الأصفر أحد أكبر المستفيدين من استفتاء بريكست، ومن المعروف تاريخيا فالذهب يكون الملاذ الآمن للمستثمرين في أوقات الأزمات العالمية وفترات التقلب وعدم اليقين التي تسود أسواق الأسهم والعملات.

ومباشرة بعد استفتاء 23 يونيو عرف الذهب ارتفاعا قياسيا بمعدل 45% ليقوم باختراق مستوى المقاومة عند 1300 دولار، المستوى الذي ارتدى منه مرتين في سنة 2016 مسجلا أعلى مستوى له خلال سنتين ليصل إلى مستوى 1366 بعد مرور أسبوعين من البريكست.

وكان الذهب قد عرف ارتفاعا بنسبة 28% منذ بداية 2016 حيث ارتفع من مستوى 1060 إلى ما فوق مستوى 1360 مع نهاية شهر يونيو 2016، مدعوما بمخاوف تباطئ نمو الاقتصاد العالمي وتقلبات الأسعار في أسواق الأسهم والعملات، ومن المرجح استمرار ارتفاع أسعار المعدن الأصفر مع استمرار حالة عدم اليقين في الأسواق المالية والغموض حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اليورو[80].

[80] محمد أحمد أيوب , التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ,جامعة الأزهر ,قسم العلوم السياسية ,2017, ص54-57

النفط: عرف النفط سنة 2016 ارتفاعا ملحوظا بعد أن ارتد من أدنى مستوى له منذ سنة 2009 عند مستوى 27 دولار للبرميل ليصل إلى مستوى 52 دولار للبرميل.

لكن يبدو أن هذا الارتفاع قد وصل إلى نهايته مع حدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أسواق الأسهم: يعد التراجعات القياسية التي عرفتها أسواق الأسهم العالمية خلال اليوم الموالي للاستفتاء بعد أن سادت الأسواق حالة من الذعر مخافة تكرار سيناريو انهيار أسواق الأسهم العالمية سنة 2008 بعد أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، عرفت معظم المؤشرات العالمية ارتدادا قويا لترجع إلى مستوياتها المحققة قبل الاستفتاء. على غرار مؤشرات أسواق الأسهم الأمريكية التي عرفت ارتفاعا مدعومة بالأرقام الإيجابية لتقرير الوظائف في القطاع الغير زراعي لشهر يونيو. في حين انعكست أضرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أسهم الشركات الناشطة في قطاع الطاقة والقطاع البنكي.

ويعد قطاع العقارات أيضا مهددا بتفاقم مشكلاته بعد الخروج الغير منظم لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث بدأ قطاع العقارات في التراجع فعليا جراء حالة عدم الوضوح المتعلقة بالخروج الوشيك لبريطانيا.

كما أن الخروج قد أثر على المنافسة، إذ أن أي شركة بريطانية تريد الاستحواذ على شركة في الاتحاد عليها الحصول على موافقة سلطات منع الاحتكار في بريطانيا وفي الاتحاد، ما يعني كلفة قانونية أكبر ومخاطر الحصول على حكم مختلف من الجهتين، وسيسمح الخروج لبريطانيا بتقديم الدعم لأي من قطاعات اقتصادها دون الحصول على موافقة بروكسل، ولكن في المقابل لا يمكنها أن تعترض على أي دعم ممكن أن تقدمه دول الاتحاد لشركاتها الكبرى.[81]

ومن المتوقع خسارة بريطانيا موقعها بين الدول السبع الصناعية الكبرى من حيث معدل النمو الاقتصادي، وهو ما تؤكده معظم التقديرات.

فبحسب دراسة كان أعدها معهد "أكسفورد إكونوميكس" فإنه يتوقع معاناة المملكة المتحدة اقتصاديا، إذ أنها ستخسر من جراء خروجها ما يعادل 800 مليار يورو، ستذهب كلها لصالح المركز المالي الأوروبي المنافس. فقد تخسر خامس أكبر قوة اقتصادية في العالم قدرتها على الوصول على

[81]نوار الصمد ,بريكسيت بلا صفقة ,سيناريو خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي دون إتفاق,أبو ظبي , يونيو 2019 ,ص03

أساس تفضيلي إلى أكبر سوق لصادراتها بين ليلة وضحاها، ما يؤثر على كل القطاعات، ويؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتعطيل الموانئ البريطانية. ومن المتوقع أن تكون الخسائر المالية من أبرز المشكلات التي ستواجهها بريطانيا، حيث أكد وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن في وقت سابق أن الخروج من الاتحاد يمكن أن ينجم عنه رفع الضرائب على البريطانيين وخفض النفقات، لتعويض نقص مالي بقيمة 30 مليار جنيه إسترليني أي 38 مليار يورو.

أما الوظائف أيضا ضمن المشكلات التي تواجهها بريطانيا بعد الخروج، حيث أشارت الدراسة إلى أن خروج بريطانيا قد يكلف الاقتصاد خسارة قيمتها 100 بليون جنيه إسترليني (أي ما يوازي 145 بليون دولار). بالإضافة إلى فقدان حوالي مليون وظيفة في عام 2020، هذا بالإضافة إلى إمكانية تراجع الناتج القومي الإجمالي بنسبة 6.6% بحلول علم 2030.[82]

كما تواجه بريطانيا أيضا "تراجع المكانة"، حيث من المتوقع تراجع مكانة بريطانيا كأبرز سوق مالية أوروبية لصالح فرانكفورت ولكسمبورغ. وتقدر وزارة المالية البريطانية عدد الوظائف المرتبطة مباشرة بتصدير خدمات مالية داخل الاتحاد الأوروبي بنحو 100 ألف وظيفة، وبعد خروج بريطانيا فإن قسما من هذه الوظائف ستنتقل إلى داخل الفضاء الأوروبي. وتتعاظم هذه الانعكاسات في ظل ما برز من غياب الرؤية لدى الجانب البريطاني في الآونة الأخيرة، وهو ما قد يدفع المستثمرين إلى سلوك مسارات قد تضر بالاستثمار في بريطانيا، خاصة في ظل ما يتم تصديره من احتمالية وقوع أزمة اقتصادية وفوضى بعد الخروج الغير منظم لبريطانيا.

وفي قطاع الطاقة، يؤدي خروج بريطانيا إلى رفع تكلفة الاستثمار في القطاع وتأخير المشاريع الجديدة، في ظل عجز متوقع في المعروض من الطاقة الكهربائية في البلاد.

وسيتردد المستثمر في قطاع الطاقة، فضلا عن أنباء حول تحذير شركتي شل وبيبي بخصوص الخروج، يتضح مما سبق أن الخروج سيؤدي إلى انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 1.4% على الأقل، ويفقدها القدرة على التأثير في الاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي والسياسي.

الفرع الثاني : تداعيات البريكست على الاتحاد الأوروبي

[82] Kevien o'Rourke,A short history of Brexit from brentry to bachstop ,London : oxford university ,press,2017

من المرجح أن تكون تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كبيرة سواء من حيث الثقل الاقتصادي أو السياسي أو الاستراتيجي على الرغم من المحاولات الكثيرة لاحتوائها.

أ. التداعيات الاقتصادية :

من المرتقب أن تتأثر ميزانية الاتحاد الأوروبي حيث أن بريطانيا تساهم مساهمة كبيرة سنويا في ميزانية الاتحاد فقد شكلت مساهمة بريطانيا عام 2015 حوالي 8.2 مليار يورو ومثلها تقريبا عام 2016 وهو ما يمثل 12% من ميزانية الاتحاد، وهو ما سيفرض على الدول الـ 27 المتبقية في الاتحاد الأوروبي دفع بعض الإسهامات المالية البريطانية للإتحاد بعد خروجها منه.[83]

كما سيفقد الاتحاد الأوروبي نتيجة انسحاب بريطانيا 12.5% من سكانه و1% من قوته الاقتصادية و19% من صادراته وتعد بريطانيا موطنا لحوالي 3.6% مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي وواحدة من أكبر المساهمين في الميزانية الأوروبية بحوالي 12%، كما تمثل تجارة بريطانيا الخارجية ما يزيد عن 14% من حجم التجارة الخارجية للاتحاد، لذا فقد توقعت تقديرات لصندوق النقد أن ينخفض نمو الاقتصاد الأوروبي بمعدل 1.5% في الأجل الطويل.[84]

كما أوضح صندوق النقد الدولي أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيؤثر بشكل واضح في بعض الدول الأوروبية، كبلجيكا وهولندا والدنمارك التي ستفتقد 1% على الأقل من إجمالي ناتجها المحلي، كما يتوقع أن تصل الخسائر في إيرلندا إلى 4% وذلك خلال الـ 5 سنوات القادمة، في حين تعتبر هولندا من أكثر الدول المستفيدة من البريكست حيث كشفت وزارة الاقتصاد الهولندية أن 42 شركة بريطانية حولت مقراتها من بريطانيا إلى هولندا خلال العام الماضي بسبب الخروج الوشيك من الاتحاد الأوروبي دون التوصل إلى اتفاق، ويضاف إلى ذلك 18 شركة أخرى نقلت مقرها من بريطانيا إلى هولندا في عام 2017، كما يتوقع أن تستفيد البنوك الألمانية والدولية في فرانكفورت من البريكست، حيث سترتفع حصتها إلى الخمس وستنتقل ألاف القوى العاملة في هذا القطاع إلى فرانكفورت.[85]

ب. تعديلات في موازين القوى داخل الاتحاد:

[83] هزاز سلوم ,مرجع سابق , ص13
[84] ليلى لولاشي ,مرجع سابق ,ص 842
[85] أيمن عمر ,مرجع سابق

يمكن أن يتداعى البريكست في المجلس الأوروبي بإضعاف بكتلة الليبيراليين خاصة في مناقشات السياسة الاقتصادية، فحسب قواعد تصويت اعتمدت في نوفمبر 2014 يمكن أن يتشكل ثلث معطل من أربع دول على أقل تقدير، يمثل عدد سكانها 35% من العدد الإجمالي لسكان الاتحاد الأوروبي، وبخروج بريطانيا من الاتحاد وتوقفها عن المشاركة في صناعة قراراته، تكون هذه الكتلة التي كانت تتشكل من بريطانيا وهولندا وجمهورية التشيك قد فقدت بلدا عدد سكانه مرتفع، وانتقلت بذلك من 25% إلى 15% من مجموع سكان الاتحاد، وكانت ألمانيا غالبا ما تلتحق بهذه الكتلة ليتم تجاوز عتبة 35% (الثلث) الضرورية للاعتراض، وهكذا لابد مستقبلا من دعم يأتي من بلدان أخرى محافظة من الإتحاد لمواصلة العمل بهذه الاستراتيجية، وإنما فسيختل ميزان القوى لغير مصلحة البلدان الأكثر ليبيرالية في المجلس الأوروبي.[86]

ت. إمكانية خروج دول أخرى مستقبلا من الاتحاد :

الوجه الأخر لـ البريكسيت هو أنه يشجع دولا أخرى في الإتحاد على الخروج منه، خاصة تلك الدول التي ترى مصالحها الاقتصادية أو أمنها معرضين للخطر، إذا هي استمرت في البقاء ضمن الاتحاد وسيزداد إصرارها على أن تحذو حذو بريطانيا، إذا هي رأت تلك الأخيرة تنجح من خلال التفاوض في تحقيق مطالبها، وحماية مصالحها ويوجد ضمن قائمة هذه البلدان المنتمية للإتحاد الأوروبي دون منطقة اليورو، والتي لها مواقف مشككة في الاتحاد، كل من المجر وجمهورية التشيك والدنمارك، وربما أيضا السويد وهناك من يتكلم أيضا عن بولونيا وسلوفينيا، ومن جهة أخرى يجمع الملاحظون على الأثر السلبي للبريكست سيكون قويا جدا في النطاق الأوروبي، حيث من المحتمل أن ينعكس بتقوية التيارات والحركات والأحزاب الشعبوية المشككة في الاتحاد الأوروبي ويفتح المجال للانسحاب منه وتفكيكه في النهاية.[87]

ولكن الفوضى التي من المتوقع أن تصاحب خروج بريطانيا ستكون على نطاق مختلف تماما، وبصرف النظر عن الوقت الذي سيحتاج إليه الإتحاد الأوروبي لمراجعة القوانين وإعادة المفاوضات وغيرها، وفي هذا نجد أن هناك العديد من التصريحات الصادرة عن بعض دول الإتحاد الأوروبي المشجعة

[86]سلوى بن جديد ,مرجع سابق ,ص112
[87]نفس المرجع ,ص114

والغير مشجعة للخروج ومنها في برلين، إذ يعتبره وزير الألماني فرانك فالتر شتاينماير بأنه: "يبدو وكأنه يوم حزين لأوروبا وبريطانيا"[88].

كذلك فإن مارين لوبان رئيسة حزب الجبهة الوطنية المحافظ في فرنسا، صرحت بأنه: " انتصار للحرية،... بات من الضروري أن يعقد استفتاء مماثل في فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي"[89]، وهو نفسه ما ذهب إليه السياسي اليميني المتطرف الهولندي خيرت فيلدرز زعيم حزب الحرية المناهض للهجرة عبر قوله: " مرحى للبريطانيين، الآن حان دورنا الوقت لإجراء الاستفتاء الهولندي"[90]كذلك فقد غرد ماتيو سالفاني، الزعيم المناهض للمهاجرين في حزب رابطة الشمال الإيطالي، فقال: "مرحى لشجاعة المواطنين الأحرار شكرا للمملكة المتحدة، والآن حان دورنا".[91]

[88] Steve Erlonger,"Britain votes to leaves E.U, Cameron plans to stepdow", The New York times, postedon June 23, 2016, view on 08/08/2021

[89]نوار جليل هاشم ,مرجع سابق ,ص53

[90]نفس المرجع ,ص53

[91] Vaughne Miller and Arabella Long," Brexit : what Happens Next ? ", house of commons Library, Briefing paper n°07632, 30 June 2016, p:33

خلاصة الفصل :

تقف وراء عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أو ما تسمى بالبريكيست جملة من الأسباب أهمها موضوع الهجرة وحرية التنقل وتأثيراتها السلبية على تزايد نسبة البطالة، والخوف من فقدان السيادة الوطنية في ظل احتكار تشريعات الاتحاد الأوروبي وسلطتها على التشريعات الوطنية، والتذمر من رسوم العضوية والضرائب المفروضة عليها، فضلا عن الأزمات المتكررة لمنطقة اليورو بفعل القيود الأوروبية وتداعياتها على بريطانيا، إلى جانب التخلص من أعباء الاقتصاد الوطني، والتخوف من الإرهاب المتصاعد في أوروبا والافتقار إلى الديمقراطية وصعود اليمين المتطرف في أوروبا إلى جانب الرغبة في استعادة المكانة والنفوذ.

أما بالنسبة لتداعيات الخروج فهي على الجانبين، فعلى الداخل البريطاني يؤدي الخروج إلى التأثير على الأمن الأوروبي المشترك والعلاقات عبر الأطلسية، وانخفاض في قيمة الجنيه الاسترليني وتراجع الاستثمار الأجنبي والتباطؤ في النمو الاقتصادي على المدى القصير، إلى جانب التداعيات السلبية على التجارة الخارجية وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي. والخسائر الاقتصادية الناجمة عن خطوة الخروج، فضلا عن مزيد من سيادة الدولة على حدودها، وتأثير كل ذلك على الوحدة الإقليمية لبريطانيا ومسألتي استقلال اسكتلندا والحدود مع إيرلندا.

أما على جانب الاتحاد الأوروبي فتتمثل في التداعيات الاقتصادية من خلال اختلال ميزانية الاتحاد الأوروبي، وتراجع صادراته وحجم تجارته الخارجية، وتعديلات في موازين القوى داخل الاتحاد كنتيجة لإضعاف كتلة الليبيراليين التي كانت تقودها بريطانيا أثناء مناقشة السياسة الاقتصادية، إلى جانب إمكانية خروج دول أخرى مستقبلا من الاتحاد، خاصة تلك الدول التي ترى مصالحها الاقتصادية أو أمنها معرضين للخطر، إذا هي استمرت في البقاء ضمن الإتحاد.

الخاتمة
العامة

الخاتمة العامة :

لقد تطرقنا في مذكرتنا إلى دراسة ظاهرة التكتلات الإقتصادية وربما ذلك بدراسة الإتحاد الأوروبي ومن ثم الأثار الإقتصادية على الإتحاد الأوروبي من جراء خروج بريطانيا منه . والآثار على بريطانيا نفسها .

قمنا في الفصل الأول من المبحث وتحديدا في المبحث الأول بدراسة ماهية التكتلات الإقتصادية ,حيث إستخلصنا أن التكتلات الإقتصادية له عدة مفاهيم ومن التعريفات الشاملة أنه عبارة عن إتفاق مجموعة من الدول المتجاورة والمتقاربة في المصالح الإقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات , والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها ,معا قيامها بالتنسيق بين سياساتها الإقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون عائدا إلى الإختلاف في هذه السياسات . كما سلطنا الضوء على العوامل التي أدت إلى نشأة التكتلات الإقتصادية منها العامل الجغرافي و الثقافي والحضاري بجانب المزايا التي تتمتع بها كزيادة فرص العمل , وكذا الآثار الإيجابية والسلبية للتكتلات الإقتصادية . ومن أهم أهداف التكتلات الإقتصادية , أهداف إقتصادية كزيادة المنافسة , وأهداف إجتماعية وأخرى سياسية كما قمنا بتوضيح أشكال وأنواع هذه التكتلات الإقتصادية حيث يوجد عدة درجات في التقارب الإقتصادي . وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الإتحاد الأوروبي من خلال نشأته وإقرار إقامة منطقة أوروبية للتجارة الحرة بعد المؤتمر الوزاري المشكل من سبع دول 1959 ,كما ذكرنا الهيكل التنظيمي والإداري والأجهزة الرئيسية التي يتكون منها الإتحاد الاوروبي ومن ثم إنتقلنا إلى الوضائف الرئيسية للإتحاد الأوروبي كإزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ,كما أن لهذا الإتحاد عدة أهداف نذكر منها : تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية .

أما في الفصل الثاني قمنا بدراسة أولا في المبحث الأول إنظمام بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي بداية عام 1973 والعلاقة الإقتصادية والتجارية إذ تعد بريطانيا لاعبا رئيسيا في التجارة الدولية وهي ثاني أكبر مصدر في العالم وخامس أكبر مستورد للخدمات التجارية ,وهي عاشر أكبر مصدر وخامس أكبر مستورد للسلع . اما في المبحث الثاني درسنا أسباب البريكسيت كالهجرة والأزمات المتكررة لمنطقة اليورو والتخوف من الإرهاب المتصاعد في أوروبا , ومن ثم انتقلنا إلى التداعيات والآثار المتوقعة سواء بالنسبة لبريطانيا كانخفاض في الجنيه الإسترليني وكذا التداعيات على التجارة الخارجية وعلى الناتج المحلي الإجمالي على قطاع الخدمات المالية وعلى الإقتصاد القومي وعلى سوق العملات ,أو

سواء بالنسبة للإتحاد الأوروبي كتأثر ميزانية الإتحاد الأوروبي وإنخفاض نمو الإقتصاد الأوروبي في الأجل الطويل , وإمكانية خروج دول أخرى مستقبلا من الإتحاد الأوروبي

وتوصل البحث لعديد من النتائج أبرزها :

1-الدوافع التي تؤدي إلى قيام التكتلات بين الدول تؤدي إلى إيجاد علاقة تكامل بين النشاطات الإقتصادية المختلفة بين الدول .

2-أثرت التكتلات الإقتصادية على الشؤون الإقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي التي تتمثل في زيادة معدلات النمو والتي تنعكس بصورة واضحة على الميزان التجاري لتلك الدول .

3- إستطاع الإتحاد الأوروبي أن يصبح أكبر شريك تجاري وتحول لأول مصدر ومستورد للسلع والخدمات في العالم وذلك من خلال تفعيل الإتفاقيات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي .

4- أثر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كان له الكثير من التفسيرات فالبعض يرى أن هنالك أسباب إقتصادية أدت إلى الخروج ، والبعض يرى أن هنالك أسباب خاصة بالمملكة ، ولكن الرأي الأصوب أن هنالك أسباب إقتصادية أدت إلى خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي .

ومن خلال الدراسة السابقة يمكن إدراج بعض التوصيات منها :

1- العمل على إتاحة حرية الإنتقال للأفراد والعمالة بين مجموعة التكتل الإقتصادي |.

2- مراعات القوانين والأنظمة السارية في الإتفاقية التجارية بين دول الأعضاء والعمل على تطبيقها .

3- زيادة قدرة المنتجات على التواجد بسورة مستمرة في الأسواق العالمية أو الدولية .

4- إيجاد سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة ةطاقة إستعابية ضخمة وعدم التمييز بين دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي .

5- ينبغي لدول الإتحاد الإهتمام بالسياسات المحفزة للنمو ,فبالنمو يتم فتح المزيد من الوضائف ومعااجة معدلات البطالة المرتفعة وبالتالي تزداد القدرة الإقتصادية الوطنية على مواجهة أعباء الدين .

6- إتاحة الفرصة للإتحاد الأوروبي من مرحلة التكامل إلى مرحلة الإندماج الفعلي مما يسهل عملية الإستخدام الأمثل للعلاقات والموارد مما يعزز عملية التقدم الإجتماعي والإقتصادي والثقافي

7- يمكن لبريطانيا الإنظمام إلى المنطقة الإقتصادية الأوروبية كالنموذج النرويجي.

8-يمكنها الإنخراط كعظو رابطة التجارة الأوروبية الحرة كما فعلت سويسرا ،كما عليها أن تدفع بعض المساهمات في ميزانية الإتحاد إذا أرادت أن تدخل في الإتفاقية الثنائية معه على التجارة ،وهذه الإتفاقيات الثنائية تحكم الوصول إلى قطاعات محددة من سوق واحدة أو التجارة الحرة كلها .

9- إذا كانت بريطانيا تريد تجنب المشاركة في الإتفاقيات التجارية التي تنطوي على شبكة كبيرة من المساهمات المالية للإتحاد فيمكنها أن تختار العمل في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية .

10- إن التأثير الكلي للخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي سيكون له نتائج على الطرفين ،مما يستدعي كل منهما السعي للوصول إلى إتفاق يقلل من خسائرهما ويحدد طبيعة العلاقات الإقتصادية والسياسية مستقبلا .

قائمة

المراجع

قائمة المراجع :

1. زينب حسين عوض الله, العلاقات الاقتصادية الدولية, دار الفتح للطباعة و النشر, الإسكندرية ،2003
2. فؤاد الصقار, جغرافيا التجارة الدولية ،دار المعارف الاسكندرية, 1997
3. أحمد أبو الحسن زرد, السوق العربية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية, الأسرة للنشر و التوزيع, 2001
4. جاسم محمد منصور, التجارة الدولية, دار زهران للنشر و التوزيع, 2009
5. نبيل حشاد, الجات و منظمة التجارة العالمية, الأسرة للنشر و التوزيع, 2009
6. وجدي محمود حسين, العلاقات الاقتصادية, دار جامعات المصرية
7. مورد خاي كريانين ،تعريب علي مسعود عطية ،الإقتصاد الدولي **Error! Bookmark not defined.**دار المريخ للنشر، 2007
8. رضا عبد السلام ، منظمة التجارة العالمية ، دار المريخ للنشر ، 2006.
9. حسين عمر ، التكامل الإقتصادي ، دار الفكر العربي القاهرة ،1998
10. إيمان عطية ناصف ، مبادئ الإقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، 2008.
11. تقرير المفوضية الأوروبية ،إتحاد الجمارك والضرائب 2016/10/20 .
12. نوران شريف مراد ،الخروج الغامض ، مستقبل بريطانيا في إتحاد الأوروبي ،بيروت ،مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أبريل 2016 ،
13. رامي حميد ، الإنسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي ... دراسة الأسباب والإنعكاسات الأمنية والإقتصادية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياية ، الجزائر ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، يونيو 2017
14. أسماء عز الدين ،أبرز محطات بريطانيا في الإتحاد الأوروبي من الإنضمام إلى الإنفصال ، جريدة الوفد المصرية ،يونيو 2016
15. حسن محمد حسين حمدان ، الإتحاد الأروربي وبريطانيا "إستراتجية البناء على رمال متحركة" ، جريدة رأي اليوم ، فبراير 2019
16. نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة من الأسباب والتداعيات" مجلة المستقبل العربي، العدد 461، جويلية 2017.

17. ليلى لولاشي، " التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، المجلد السادس، العدد الثاني، جويلية 2021.
18. عبد الحكيم ذهبي، إسماعيل دبش، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية، مجلة العلوم القانونية السياسية، المجلد 11، العدد2، سبتمبر 2020.
19. إيمان مصطفى محمد، كارزان محمد قادر، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 35-36، العراق، 2017.
20. موسى علي الدادا، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على ايرلندا الشمالية وويلز واسكتلندا" المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، سبتمبر 2020.
21. هزاز سلوم، تداعيات بريكيست على بريطانيا والاتحاد الأوروبي، بحث مقدم للحصول على ديبلوم في الشؤون الدولية والديبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، سوريا، 2019.
22. زازة محمد رضا، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومسألة الهجرة الغير شرعية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، مارس 2020.
23. سفيان جبران، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأثره على حرية حركة المهاجرين قراءة في السيناريوهات، مجلية العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، ديسمبر 2020.
24. سلوى بن جديد، "تداعيات خروج بريطانيا من التحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 206، أكتوبر 2016.
25. أيمن عمر، البريكست وتداعياته الاقتصادية، النهار، تم نشره بتاريخ 2019/1903، شوهد بتاريخ: 2021/08/07.
26. إيمان تمرابط، " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية: مقاربة واقعية الحوار المتوسطي، المجلد 9، للعدد 1، مارس 2018.
27. محمد عله، "الأثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من التحاد الأوروبي" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 34، يونيو 2019.

28. إيناس عبد الله، ما بعد بريكست: هل تفقد لندن مكانتها في العالم؟، بيروت: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المقدمة، 20 مايو 2019..
29. محمد أحمد أيوب، التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، قسم العلوم السياسية، 2017.
30. نوار الصمد، بريكست بلا صفقة، سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، يونيو 2019.

المراجع الأجنبية

1. Vernon Bogdanon, Beyond Brexit : Towards a British constitution, Bloomsbury Publishing, Fab 2019.
2. Organisation mondiale du commerce, Banque mondiale, dernières données disponibles.
3. Matthew Ward, Statistics on UK-EU trade, BRIEFING PAPER, Number 7851, 19 december 2017.
4. Economic Implications of a United Kingdom Exit from European Union, Op. Cit.
5. HM treasury Analysis; the long- term Economic Impact of Membership and its alternatives HM treasury, April, 2016.
6. Gloria Tyla, Financial services; contribution to the UK economy BRIEFING PAPER Number 6193, 31 March 2017, the home of commons Library.
7. Office for national statiscs, Bulletin Statistique, commerce international des services, Royaume-Uni, 2016.
8. Centre for Economic performance, POLICY ANALYSIS, Brexit or Fixit? The trade and Welfare Effects of Leaving the European Union, Norking paper.
9. Wadsworthe. J. and all, In; The Centre for Economic Performance (June 2016) BREXIT 2016; Policy Analysis. London; The centre for economic performance 2016.
10. Jonathan Wordsworth, S.D.Brexit and impact of immigration on UK. London: centre for economic performance, (undate).

11. Catherine Mattieu, in Pascal Herard, (Brexit quelles consequences pour l'union européenne et la grande Bretagne ?)
12. The process for withdrawing from the European Union.

    منشور متاح على: www.gou.uk/gouvernement/publicationslkq:v
13. Economic implications of a United Kingdom exit from the European Union, op cit.
14. Kevien O'Rourke, A short history of Brexit from Brenty to Back stop London: Oxford Uni, press, 2017.
15. Steve Erlonger, "Britain votes to leaves E.U; Cameron plans to Step Doum" the Newyork times, posted on June 23, 2016, view on 08/08/2021
16. Vaughne Miller and Arabella Long," Brexit : what Happens Next ? ", house of commons Library, Briefing paper n°07632, 30 June 2016

ملخص :

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التكلات الإقتصادية والإتحاد الأوروبي وتتمثل أسباب الدراسة في أن هنالك دوافع أدت بدورها إلى قيام التكلات الإقتصادية وذلك من خلال الوصول إلى تطبيق أمثل للإتفاقيات التجارية في ظل إزالة الحواجز والقيود الجمركية بين دول الإتحاد الأوروبي ، ومن أهداف الدراسة التعرف على التكتلات الإقتصادية و الإتحاد الأوروبي . وفي الجانب الآخر من الدراسة ، تم التطرق إلى الأسباب والدوافع التي أدت إلى خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كالهجرة وتأثيراتها على إنتشار البطالة والخوف من فقدان السيادة الوطنية فضلا عن الوقوف على تداعيات الخروج سواء لبريطانيا كانخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني ، أو بالنسبة للإتحاد الأوروبي كالتداعيات الإقتصادية والتعديلات المتوقعة في موازين القوى داخل الإتحاد ،وإمكانية خروج دول مستقبلا من الإتحاد .

كلمات مفتاحية : التكتلات الإقتصادية ،الإتحاد الأوروبي ، بريطانيا ، البريكسيت ،الأسباب ، التداعيات

Abstract :

This study deals with the phenomen of regional economic blocs and the eurpian union ,the reason for this study are that there are motives that lef of the formation of economic blocs through an optimal application of trade agreement in light of the removal of barriers and customs restrictios among the E.U countries ,and objectives of this study is to identify what economic blocs and the european union and on the other part of this study ,this article stande in the causes a d'implication of exit , such as immigration and this negatives effect on the spred of of losing national sovereignty ,and grumbling about membership fees and , in adition to the recurring crises of the eurozone .

As well as standing on the repercussion of the exit ,whether for Britain ,such as the decline in the value of the pound sterling , or for the European union ,such as the economic repercussion and the expected adjustment in the balance ox power within the union , and the possipility of other coutries exiting the union in the future

keywords: economic blocs ,European union , britain , brexit , causes , repercussions